المشروع السنوي للأداء
لمهمة الشّؤون الدّينيّة لسنة 2023

جوان 2022

الفـــــــــهـــــــــرس

المحور الأول: تقديم المهمة

1- استراتيجية المهمّة.
2- برامج المهمة.
3- الميزانية وإطار نفقات المهمةمتوسّط المدى.

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة.

4- تقديم البرنامج.
5- أهداف ومؤشرات الأداء.
6- الميزانية وإطار النفقات متوسّط المدى.

الملاحق: - بطاقاتالمؤشرات

- **بطاقة خاصة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي**

المحور الأول:تقديم المهمة

1- استراتيجية المهمة:

تتمثل إستراتيجية المهمة في العمل على تطبيق سياسة الدولة في المجال الدينيوذلك بضبط الخطط والبرامج الخاصة بقطاع الشؤون الدينية الرامية إلى **تيسير إقامة الشعائر الدينية** ونشر قيم الإعتدالوالتسامح صلب المجتمع بما يضمن **الحفاظ على تماسكه الرّوحي**وثوابتهوالتصدي لكل مظاهر الغلو والتطرف وحماية السلم الاجتماعي في إطار الالتزام باحترام الدّستور الذي يكفل حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية ويضمن حياد المساجد ودور العبادة عن كل توظيف حزبي.

وتندرج **استراتيجية المهمة**في إطار سياسة الدولة الرامية إلىالالتزام بـــــ:

- أهداف التنمية المستدامة (إلى أفق 2030) المضبوطة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمصادقة عليها من قبل الجمهورية التونسية خصوصا فيما يتعلق بالأهداف **4-2و4-7و5و16-1.**
- الإتفاقيةالدولية سيداو()CEDAWالتي تدعو إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خصوصا في ميدان العمل لكيتضمن المساواة مع الرجل في الحقوق وحق الترقيةوالتكوين في المجالات ذات الأولوية.
- أحكام دستور الجمهورية التونسية الجديد وخاصة الفصل 51 منه الذي ينص على التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة والعمل على دعمها وتطويرها وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في تحمّل مختلفالمسؤوليات في جميع المجالات والسعي

إلى تحقيق التناصف مع الرجل في المجالس المنتخبةواتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضدها.

- تطبيق مقتضيات القانون عدد 58 لسنة 2017 بتاريخ 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة.

وذلك بالعمل على إبراز المكانة الرفيعة للمرأة في الإسلام وواجب حسن معاملتها ودورها الهام في تربية الأبناء للمحافظة على توازن الأسرة والحماية من العنف من خلال خلال الخطب الجمعيةوالدروس التوعوية والبرامج الإذاعية والتلفزيةوالدروس الدينية والمحاضرات بالجوامع والمساجد.

ويهمّ قطاع الشؤون الدينية جميع فئات المجتمع كبارا وصغارا باختلاف أجناسهم واختلاف مستوياتهم العلمية ومهنهم نظرا لخصوصية المسألة الدينية وحساسيّتها وارتباطها بالعقيدة والأمن الروحي للأشخاص. وهي بذلك تعتبر نقطة قوّة للقطاع وعنصرا موحّدا لجميع أفراد المجتمع يتعين العمل على الحفاظ عليه وتمتينه وتثبيته للحفاظ على التماسك الروحي بين أفراده وحماية السلم الاجتماعي صلبه.

وتعمل المهمة لبلوغ هذه الأهداف على توفير خطاب ديني مستنير ومعتدل ومواكب للعصر يأخذ بمشاغل الناس ويقترح حلولا لها في إطار احترام حرية المعتقد والرأي المخالف بما يضمن سبل التعايش بين الجميع ويحفظ حقوقهم ويقوّي روابط الأخوّة والتعاون والتآزر بينهم.

ويتفاعل قطاع الشؤون الدينية مع بقية القطاعات الأخرى باعتاره يمسّ جميع أفراد المجتمع ويتناول مواضيع لا تقتصر فقط على مسائل العبادات وممارسة الشعائر، بل يتعدّاها إلى مواضيع حياتية وقضايا إجتماعية كقواعد المعاملات في السوق والتحسيس بمخاطر الإدمان على المخدرات لتوعية الناس وإرشادهم.

وهو بذلك يتأثر بصفة مستمرة بالواقع المعاش ويتفاعل معه. وتتمثل أهم التحديات الخارجية التي يواجهها القطاع في تواصل الأزمة الاقتصادية والمالية الناتجة عن إنتشار وباء فيروس كورونا التي أثّرت سلبا على المالية العمومية والقطاعونتج عنها نقص في الموارد البشرية وتسجيل شغوراتعديدة خاصّة في ما يتعلّق بـــالإطارات المسجدية والوعاظ والسلك الإداري المشترك والمهندسين والمعماريين والعملة.

وإضافة إلى ما تم ذكره أعلاه سجّلت المهمة نقصا في الإعتمادات المخصّصة سواء للتهيئاتالكبرىأولتهيئة وصيانةالمعالم الدينية مقارنة بالحاجيات الحقيقية لهاوالإرتفاع المتواصل لعدد المعالم الدينية مما أدى إلى تدهور الوضعية الإنشائية لعدد كبير من هذه المعالمفي ظل غياب الصيانة الدورية لها.

وتسجّل المهمة النقائص التالية التي يتحتّم العمل على تداركها:

- غياب بعض النصوص القانونية المنظمة لعمل المهمة (على غرار قطاع الكتاتيب والحج والعمرة وعمليات بناء وصيانة المعالم الدينية) وحاجة البعض الآخر للمراجعة وكذلك غياب خارطة رقمية تبين توزيع المعالم الدينية بالولايات لاعتمادها عند الترخيص في البناء وتقييم الحاجة الفعلية لكل منطقة لبناء معلم ديني (حسب الكثافة السكانية والمسافة الفاصلة عن بقية المعالم الدينية).
- بطء على المستوى الجهوي في إنجاز أشغال الصيانة والتهيئات الكبرى للمعالم الدينية (مقابل تردي الوضعية الإنشائية لبعض المعالم التّيتشكّل في بعض الأحيان خطرا على المصلين) نظرا لضعفمتابعة نسق استهلاك الإعتمادات المحالة للمجالس الجهوية.
- نقائص متعلقة بالتوعية الدينية وتتمثل أساسا في ضعف المستوى العلمي والمعرفي لبعض الأئمة ومدرسي آفاق المكلفين بالتوعية الدينية.
- نقص في عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء (فضاءات للصلاة،ميضاةودورات مياه خاصة بالنساء) إستجابة لحاجياتهن عند ممارستهن لشعائرهن الدينية.

وبصرف النظر عن نقاط القوة ونقاط الضعف التي يشكو منها القطاع والتحديات الخارجية التي يواجهها المذكورة أعلاه فإن **المحاور الاستراتيجية لمهمة الشؤون الدينية** تتلخّص فيما يلي:

- إقامة الشعائر الدينية.
- التوعية الدينية والإرشاد الديني (الدروس والمحاضرات وسائر الأنشطة الأخرى التوعوية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية إلى جانب الخطاب الدينيبالمعالم الدينية والفضاءات العمومية ومختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية).
- تربية الناشئة.

وبناء على ما تقدّم**الأولويات الأساسية للمهمة** تتمثّل فيما يلي:

- توفير إقامة الشعائر الدينية في أحسن الظروف لجميع أفراد المجتمع نساء ورجالا.
- تكوين الإطارات المسجدية المكلفين بالتوعية الدينية والإرشاد قصد تمكينهم من الرفع من مستواهم العلمي لتقديم خطاب ديني مستنير مساير لمتغيرات الواقع.
- تكثيف التوعية الدينية بالجوامع والمساجد ووسائل الإعلام.
- مزيد العناية بالقرآن الكريم بالتشجيع على حفظه وتلاوته وتجويده.
- مزيد العناية بالكتاتيب لتربية الناشئة ذكورا وإناثاتربية سليمة، عصرية ومتوازنة تأخذ بـــعين الاعتبارما يلي:
  - الجانب الروحي والعقائدي للطفل بتعليمه المبادئ السمحة للدين الإسلامي الحنيف لتجذيره في محيطه العربي والإسلامي،
  - الجانب النفسي للطفل وفقا لطرق التدريس الحديثة وتدريبه على استعمال وسائل الاتصال والتواصل العصرية لتمكينه من مسايرة عصره والتفاعل الإيجابي مع المجتمع وضمان انفتاحه على العالم الخارجي،
- الحد من الفوارق بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالإستجابة لحاجيات النساء عند ممارستهن لشعائرهن الدينية على أساس يضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.
- دعم البحث العلمي والدراسات في مجالات العلوم الإسلامية ونشرها،
- تطوير الإعلام الديني لهدف ترشيد الخطاب الديني،
- العناية بالمعالم الدينية فيما يتعلق بالصيانة والتأثيث والتجهيزوإحكام التصرف فيها،

2-برامج المهمة:

استنادا إلى الإستراتيجية العامة لقطاع الشؤون الدينية فإن برامج المهمة تضم ما يلي:

- **برنامج التنمية الدينية:** وهو برنامج خصوصي يتعلق بكل الجوانب الخاصة بقطاع الشؤون الدينية ويغطي كل المسائل المرتبطة به. وتندرج استراتيجيته ضمن الاستراتيجية العامة للمهمة المبينة أعلاه.
- **برنامج القيادة والمساندة:** وهو برنامج يهدف إلى حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمادية والمالية لضمان التوظيف الأمثل لهذه الموارد قصد تحقيق الأداء المنشود.

ويمثل برنامج التنمية الدينية **العمود الفقري للسياسة العمومية للمهمة** حيث إنه من مهامها الاستراتيجية الرئيسية- كما سبق أن تمت الإشارة إليه أعلاه - هي تطبيق سياسة الدولة في المجال الديني وذلك بضبط الخطط والبرامج الخاصة بالقطاع الرامية إلى تيسير إقامة الشعائر الدينية ونشر قيم الإعتدال والتسامح صلب المجتمع.

3- الميزانية وإطار النفقات متوسّط المدى:

أ- ميزانية المهمة:

تطورت ميزانية مهمة الشؤون الدينية خلال الفترة 2022-2023 على النحو التالي:

جدول عدد 01:

تطوّر تقديرات ميزانية مهمة الشؤون الدينية لسنة 2023
حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		ق م التعديلي 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	التطوّر	
				المبلغ (2)-(1)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	139.790	147.320	7.530	5,38
	اعتمادات الدفع	139.790	147.320	7.530	5,38
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	17.446	17.850	404	2,31
	اعتمادات الدفع	17.446	17.850	404	2,31
نفقات التدخّلات	اعتمادات التعهد	12.470	12.470	0	0
	اعتمادات الدفع	12.470	12.470	0	0
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	3.100	1.100	-2.000	-64,51
	اعتمادات الدفع	2.001	2.500	499	25
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
المجموع	اعتمادات التعهد	172.806	178.740	5.934	3,43
	اعتمادات الدفع	171.707	180.140	8.433	4,91

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسات العمومية.

تطورت ميزانية مهمة الشؤون الدينية خلال سنتي 2022-2023 بنسبة4,57 %ويعزى ذلك أساسا إلى:

- تطوّرنفقات التأجير العمومي بنسبة 5,38%لخلاص الزيادات في الأجور والترفيع في الأجر الأدنى الصناعي المضمون نظام 48 ساعة عمل في الأسبوع المنتفعين به الإطارات المسجدية المتفرغين إضافة إلى احتساب الكلفة المالية للتغطية الاجتماعية للإطارات المسجدية المدرجين سنة 2022والذين سيقع إدراجهم سنة2023 للإنتفاعبالتغطية.
- تطوّر نفقات التسيير بنسبة 2,31%أساسا لخلاص مصاريف استهلاك الكهرباء والماء بالمعالم الدينية.

جدول عدد 02:

تطوّر تقديرات ميزانية مهمة الشؤون الدينية لسنة 2023

حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		ق م التعديلي 2022(1)	تقديرات 2023 (2)	التطوّر	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة %
البرنامج عدد 1 التنمية الدينية	اعتمادات التعهد	153.201	161.595	8.394	5,48
	اعتمادات الدفع	153.271	162.000	8.729	5,69
البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	19.605	17.145	-2.460	-12,54
	اعتمادات الدفع	18.436	18.140	-296	-1,60
المجموع العام	اعتمادات التعهد	172.806	178.740	5.934	3,43
	اعتمادات الدفع	171.707	180.140	8.433	4,91

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسات العمومية.

ب-إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025):

جدول عدد3:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م التعديلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	128.802	139.790	147.320	151.700	159.500
نفقات التسيير	17.728	17.446	17.850	18.000	20.000
نفقات التدخلات	10.796	12.470	12.470	12.700	14.500
نفقات الإستثمار	730	2.001	2.500	2.600	3.000
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	158.056	171.707	180.140	185.000	197.000
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	158.056	171.707	180.140	185.000	197.000

جدول عدد4:
إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م التعديلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
البرنامج عدد 01: التنمية الدينية	142.154	153.271	162.000	166.000	175.000
البرنامج 9: القيادة والمساندة	15.902	18.436	18.140	19.000	22.000

المجموع	158.056	171.707	180.140	185.000	197.000

من المتوقع أن تسجل ميزانية المهمة دفعا سنة 2023تطوّرا بنسبة % 4,57 مقارنة بسنة2022يتوزع على البرامج وفقا لما يلي:

- برنامج التنمية الدينية: نسبة تطوّر بـــــ% 5,44
- برنامج القيادة والمساندة: نسبة انخفاض بـــ 2,65%-

ويفسّر ارتفاع الميزانية المخصّصة لبرنامج التنمية الدينية أساسا بالترفيع ابتداء من أكتوبر 2022 في الأجر الأدنى الصناعي المضمون نظام 48 ساعة عمل في الأسبوع المنتفعين به الإطارات المسجدية المتفرغين إضافة إلى احتساب الكلفة المالية للتغطية الاجتماعية للإطارات المسجدية المدرجين سنة 2022 والذين سيقع إدراجهم سنة 2023للإنتفاع بالتغطية مثلما سبق أن تمت الإشارة إليه أعلاه.

وفي المقابل سجّلت الميزانية المخصّصة لبرنامج القيادة والمساندة انخفاضا يرجع أساسا إلى عدم احتساب التكلفة المالية للمنحة الخصوصية المسندة لأعوان الوزارة من غير الوعاظ موضوع مشروع أمر حكومي كان سيصدر سنة 2021والتي تم احتسابها على ميزانية 2022.

هذا وقد وقع ضبط هذه التقديرات في علاقة بالأهداف الاستراتيجية للمهمة ومؤشرات قيس الأداء المضبوطة خاصة فيما يتعلق بنسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني والنسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث اضافة إلى نسبةتطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فصاءات مخصصة للنساء ونسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعيةوالإرشادالدينيبالداخل والخارج سنويا.

المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة

البرنامج عدد1:"التنمية الدينية "

اسم رئيس البرنامج ومدة توليهالمهمة " السيد سامي القاسمي "

المدير العام للإطارات المسجدية والمعالم الدينية منذجانفي 2017

1- تقديم البرنامج:

1.1 - الاستراتيجية:

يستمدّ برنامج التنمية الدينية **كامل استراتيجيته** من الاستراتيجية العامة للمهمّة المبينة بالمحور الأول أعلاه نظرا لكونه برنامج خصوصي وحيد موكول له تنفيذ كامل السياسات العمومية للمهمة في قطاع الشؤون الدينية. وبناء عليه فإن استراتيجية البرنامج ونقاط قوته ونقاط ضعفه والفرص المتاحة له والتحديات الخارجية التي تواجهه وأولوياته الأساسية هي نفسها الخاصة بالمهمة والتي سبق التعرّض إليها أعلاه.

وتندرج استراتجية البرنامج (كما هو الشأن بالنسبة لاستراتيجية المهمةومثلما تمت الإشارة إليه بالمحور الأول من المشروع)ضمن:

- أهداف التنمية المستدامة (إلى أفق 2030) المضبوطة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمصادقة عليها من قبل الجمهورية التونسية خصوصا فيما يتعلق بالأهداف2-4و4-7و5و16-1.
- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بصفة خاصة إذ تحرص المهمة على تفعيل هذه

الالتزامات على المستوى الوطني من خلال وضع إطار تشريعي وقانوني ومؤسساتي متكامل.
وتعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي لسنة 2018 ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الالتزامات الدولية والوطنية على أرض الواقع وللتكريس الفعلي للمساواة بين المرأة والرجل وتوجيه السياسات العمومية والميزانيات في هذا الاتجاه. وتعد بذلك مرجعية هامة لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم للميزانية.

وتعتبر مهمة الشؤون الدينية فاعلا هاما في تنفيذ آثار هذه الخطة الوطنية. حيث تساهم خاصة في تنفيذ كل من:

- **الأثر الأول** المتعلق بالعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء في الممارسات بتوعية المواطنين وتحسيسهم من ناحية والمساهمة في صياغة النصوص القانونية ذات العلاقة فيما يخص الجانب التشريعي من ناحية أخرى.
- **الأثر الثاني** المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي،
- **الأثر الرابع** المرأة والسلام والأمن والأزمات وتغير المناخ وكذلك الأثر الخامس المتعلق بوضع سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي.

1.2 –الهياكل المتدخلة:

تتدخل الهياكل الإدارية التالية في تنفيذ السياسة العمومية للبرنامج وهي الإدارة العامة للإطارات المسجديةوالإدارة العامة للمعالم الدينية والإدارة العامة للدراسات والتكوين الديني والبحوث والنشر والتفقدية العامة للشؤون الدينية.وتشرف هذه الهياكل على الإطارات المسجدية والمعالم الدينية وتسهر على ضمان حسن سير الحياة الدينية في الجهات.

وتتبع البرنامج مؤسّسان عموميتان ذات طابع إداري هما المعهد العالي للعلوم الإسلامية بالقيروان والمعهد الأعلى للشريعة بتونس مكلّفان بتكوين الإطارات الدينية ونشر الإنتاج الفكري في مجال العلوم الدينية.

2- أهداف ومؤشراتالأداء:

1.2-تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

تم ضبط الأهداف الإستراييجية لهذا البرنامج على النحو التالي:

- **الهدف 1-1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الإلتزامبإحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.**

يعتبر هذا الهدف هدفا إستراتيجيا لإرتباطه الوثيق بالمحور الاستراتيجي "إقامة الشعائر الدينية" المنصوص عليه أعلاه. وتعملالمهمّةعلى توفير الظروف المثلى للمصلين من جنس الإناث والذكور على حد سواء تيسيرا لممارسة شعائرهم الدينية لهم وذلك بـــــــ:

- العناية بالمعالم الدينية (جوامع ومساجد)من خلال إنجاز أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث بها حفاظا على الموروث الديني وتوفيرا لأفضل الظروف لمرتاديها قصد أداء الشعائرالدينية.
- توفير الإطار البشري بالمعالم الدينية بالعدد الكافي والعمل على سد الشغورات بها تيسيرا لإداء الشعائر.
- تحييد دور العبادة وذلك بالعمل على تحييد الأنشطة التي تقوم بها الإطارات المسجدية بالجوامع والمساجد (الخطب الجمعية والدروس مثلا ...) عن كل توظيف حزبي بتكثيف عمليات التفقد والمراقبة التي يقوم بها المتفقدون والوعاظ للمعالم الدينية حماية لها من الإستيلاء لهدف المحافظة على السلم الاجتماعي والأمن وحماية البلاد من أخطار الغلووالتطرّف والتصدّي للفكر الديني التكفيري المرتبط بالإرهاب.
- الترخيص في بناء الجوامع والمساجد والمصادقة على ترسيمها كمعالم دينية تنفق عليها الدولة (تحت إشراف المهمّة) استجابة لطلبات المواطنين بالولايات لهدف توفير دور العبادة بالعدد الكافي بشكل يتناسب مع تطوّرعدد السكان بكل ولاية.
- الحرص على توفير الفضاءات المخصصة للنساء بالجوامع والمساجد استجابة للحاجيات الخصوصية للمرأة عند ممارستهالشعائرها بالمعالم الدينية للحد من الفوارق بين النساء والرجال.

ولهذا الغرض سيتم إعتماد مؤشرات الأداء التالية:

- **تقديم المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.1.1: نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني.**

- **تعريف المؤشّر:** معرفة عدد المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطنيوذلك بالرجوع لآخر نشرة شهرية للإحصائيات المنجزة من قبل المعهد الوطني للإحصاء.

- **دواعي اختيار المؤشر:** دراسة التوزيع الجغرافي للمعالم الدينية بين الولايات وربطها بعدد السكان في كل ولاية وداخل نفس الولايةمع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الجغرافية لكل ولاية وطابعها الحضري أو الريفي لهدف الحد من عدم التوازن بين الجهات واقتراح الحلول والإجراءات الممكن اتخاذها لتدارك الوضعية من بينها إعطائها الأولوية في إسناد تراخيص البناء أو ترسيم الجوامع والمساجد وتسوية الوضعيات والإشكاليات العقارية

المتعلقة بها إن وجدت. ويقع احتسابه على المستوى الوطني قصد متابعة التوزيع الجغرافي للمعالم الدينية في علاقة بالكثافة السكانية في كل ولاية.

حيث إنه من خلال دراسة التوزيع الجغرافي للمعالم الدينية بالولايات تمت ملاحظة إختلال في التوزيع الجغرافي للمعالم الدينية بين الولايات (وأحيانا داخل نفس الولاية) مقارنة بعدد السكان بكل ولاية إذ يتجاوز عدد المعالم الدينية في بعضها المستوى الوطني بحساب الألف ساكن وتجده دون ذلك في بعض الولايات الأخرى.

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:**يهدف المؤشر إلى توفير دور العبادة بالعدد الكافي بشكل يتناسب مع تطور عدد السكان بكل ولاية وذلك قصد ضمان تيسير ممارسة الشعائر الدينية لكل المصلين من جنس الإناث والذكورعلى حد سواء.

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022 محيّن (*)	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشّر 1-1-1: **نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني.**	ألف ساكن %°	0,574	0,538	0,547	0,556	0,564

(*) لهدف إعطاء أكثر دلالة لهذا المؤشر ومزيد ربط تطوّر عدد المعالم الدينية من سنة إلى أخرى بتطوّر عدد السكان وقع اعتماد آخر نشرة شهرية للإحصائيات للمعهد الوطني للإحصاء فيما يتعلّق بعدد السكان الذي يقدّر بـــ 11.996.700 نسمة في موفى 2022 (نشرة مارس 2022) حيث أن التعداد العام للسكان (10.982.600نسمة)يرجع إلى سنة 2014 وقد مرّت عليه قرابة الـ 8 سنوات.

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

يرتبط تطوّر عدد المعالم الدينية على المستوى الوطني بتطوّر عدد السكان حيث يزداد عدد السكان سنويا بحوالي 125.000 نسمة أي بنسبة 1,03 % مقارنة بنسبة تطوّر عدد المعالم الدينية التي تقدّر بـ 2,60 % وهو ما يستوجب توفير جامع لكل 2000 ساكنا ومتابعة تراخيص بناء الجوامع والمساجد في كل ولاية وعلى المستوى الوطني (لمزيد من الإيضاحات أنظر الملحق الخاص بالمؤشر).

✓ **المؤشر 2.1.1: النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث.**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّن من معرفة عدد المعالم الدينية ذات الأولوية التي ستشملها أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث خلال السنة مقارنة بالعدد الجملي للمعالم الدينية ذات الأولوية والمقصود بها المعالم الدينية التي تهدّد بالسقوط أو التي تستوجب حالتها الإنشائية تدخلا عاجلا لضمان سلامة مرتاديها وهي في حاجة ماسّة للتدخّل.

-**دواعي اختيار المؤشر:**متابعة الحالة الإنشائية العامة لبناءات المعالم الدينية والتدخّل سنويا في المعالم الدينية ذات الأولوية اعتبارا لمحدودية الإعتمادات المرصودة بالميزانية المخصصة للغرض وذلك بالرجوع إلى الحالة
الإنشائية العامةللمبانى (مقرات في حاجة ماسة للتهيئة والصيانة أو للتأثيث، مقرات تهدّد بالسقوط وتشكل خطرا على سلامة المصلين) باعتماد بطاقات تقييم تضبط الحالة الإنشائية العامة للمعالم الدينية.

- **مساهمة المؤشرفي تحقيق الهدف:**هو مؤشر يهدف إلى العناية بالجوامع والمساجد من حيث الصيانة والتهيئة والتأثيث للمحافظة على الموروث الديني من ناحية ولغرض توفير الظروف المثلى للمصلين للقيام بشعائرهم الدينية على أحسن وجهمن ناحية أخرى وهو في علاقة عضوية بالهدف الاستراتيجي المتمثل في" تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الإلتزامبإحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني".

✓ **تقديرات المؤشر 2.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022 محيّن (*)	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشّر 1-1-2: **النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث.**	%	82,05	83	83,50	83,75	84

(*) وقعت مراجعة تقديرات هذه النسبة للأسباب التالية:

- حرص المهمّة على أن تشمل أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث عددا أكبر من المعالم الدينية باعتماد قائمة سنوية للمعالم الدينية ذات الأولوية في التدخل نظرا لحالتها الإنشائية العامة التي تتطلّب تدخّلا سريعا وعاجلا (مقرات في حاجة ماسة للتهيئة والصيانة لوقف تدهور حالتها العامة ومقرات تهدد بالسقوط وتشكل خطرا على سلامة المصلين) وذلك بناء على بطاقات تقييم تضبط الحالة الإنشائية العامة للمقرات.

- إن القيمة المستهدفة التي تم ادراجها في المشروع السنوي للأداء لسنة 2022 قد تم تقديرها في شهر ماي 2021 بالإعتماد على قائمة معالم دينية ذات أولوية تتضمن مبالغ تدخل مرتفعة في عدد محدود من المعالم الدينية. وقد تم تعديل هذه القائمة لتشمل عدد أكبر من المعالم الدينية.

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

تعتبر النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئةوالتأثيث حسنة جدا حيث أنها بلغت سنة 2021 نسبة 82,05بالمائةومن المؤمل أن

تتطور هذه النسبة لتبلغ84بالمائة سنة 2025(لمزيد من الإيضاحات أنظر الملحق الخاص بالمؤشر).

✓ المؤشر 3.1.1: نسبة سدّ الشغورات بالمعالم الدينية:

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّننا من معرفة نسبة سد الشغورات المسجّلة بالمعالم الدينية.والمقصود بالشغورات كل الخطط المسجدية الشاغرة بالمعالم الدينية النشطة والتي لم يقع تسديدها.

وتحدث هذه الشغورات على إثر إحداثات جديدة أو تكون متعلقة بشغورات قديمة موجودة بمعالم دينية
وراجعة لسنوات ماضية.

- **دواعي اختيار المؤشر:** هو مؤشر يهدف إلى توفير الإطار البشري بالعدد الكافي بالمعالم الدينية (إمام للصلوات الخمس ومؤذن وقائم بالشؤون بالنسبة للمساجد مع إضافة إمام خطيب بالنسبة للجوامع) لتمكين مرتادي الجوامع والمساجد من أداء شعائرهم الدينية في أحسن الظروف حيث لا يمكن لهذه المعالم الدينية أن تشتغل على الوجه المطلوب دون توفّر الإطار البشري اللازم المكلف بتسيرها من ناحية ولهدف حماية بيوت الله من الإستيلاء على المنبر و الإنتهاكات التي قد تحصل من قبل المتشدّدين الذين يسعون إلى بث الفكر الديني المتطرّف والفتنة بين الناس من ناحية أخرى للحفاظ على السلم الاجتماعي .

وللأسباب الآنفة الذكر يتعين على المهمة العمل على تسديد أكثر ما يمكن من الشغورات في الخطط المسجدية ومتابعتها بصفة دورية.

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** إن تيسير إقامة الشعائر الدينية للمواطنين لا يقتصر فقط على توفير الظروف المادية المثلى للغرض (معلم ديني مهيّأ ونظيف ومؤثّث)بل يتعدّاها إلى ضرورة توفير الإطار البشري اللازم لإقامة هذه الشعائر من إمام لصلاة الجمعة وإمام للصلوات الخمس ومؤذن وقائم بالشؤون توكل له مهمة
تنظيف المعلم الدينية والفضاءات الراجعة له بالنظر، لذلك وجبت متابعة الشغورات السجّلة بكل المعالم الدينية
والعمل على سدّها تدريجيا وفقا للإمكانيات المتاحة بالميزانية مع اللجوء إلى الجمع بين خطتين أو ثلاث خطط كحد أقصى لبلوغ الهدف المشود.

✓ تقديرات المؤشر 3.1.1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025

المؤشّر 1-1-3: نسبة سد الشغورات بالمعالم الدينية	%	17,16	7,80	8	8,20	8,40

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

بلغت نسبة سد الشغورات17,16%سنة 2021حيثإنالمهمّة قامت بسد 725 شغورا خلال السنة المعنية من مجموع 4224شغورا وذلك أساسا بالإلتجاء إلى ضم الخطط حيث أنه لم يقع الترخيص للمهمة في قانون المالية لسنة 2021 في القيام بانتدابات جديدة في الخطط المسجدية.

ويعتبر اللجوء إلى ضم الخطط حلا وقتيا لسد الشغورات حيث يتعذر ذلك في بعض الأحيان لكونه رهين توفر الإطار المسجدي المناسب لتعيينه بالمعلم الديني المراد سد الشغور به (لمزيد من الإيضاحات أنظر الملحق الخاص بالمؤشر).

✓ **المؤشر 4.1.1: نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء**

-**تعريف المؤشر:** هو مؤشر يهدف إلى معرفة نسبة المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصّصة للنساء (فضاءات للصلاة، وميضاة ودورات مياه خاصة بالنّساء) استجابة للحاجيات الخصوصية للمرأة.

- **دواعي اختيار المؤشر:** هو مؤشر ينبني على مبدإ المساواة بين المرأة والرجل ويهدف إلى توفير الفضاءات المخصصة للنساء بالجوامع والمساجد إستجابة لحاجياتهنّ عند ممارستهنّ لشعائرهنّ بالمعالم الدينية (فضاءات للصلاة، وميضاة ودورات مياه). وقدوقع إعتماد هذا المؤشر نظرا لضعف نسبة تخصيص مثل هذه الفضاءات بالمعالم الدينية مقارنة بالعدد الجملي للمعالم الدينية في حين أن للمرأة احتياجات خصوصية عند أدائها لشعائرها لا يمكن تلبيتها إلا بتوفير فضاءات خاصة بها.

ويعزى ذلك إلى عزوف عدد هام من النساء عن الذهاب إلى المساجد (خاصة في المناطق الريفية) لتأدية وممارسة شعائرهن الدينية والاستماع للدروس والمحاضرات الدينية التوعوية مما يحول دون انتفاعهنّ بهذه الدروس والمحاضرات. كما يحول دون استشارتهنّ لإمام الصلوات الخمس أو الإمام الخطيب بخصوص مسائل أومواضيع شرعية متعلقة بممارستهنّ للعبادات قصد اصلاح بعض الأخطاء المرتكبة.

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:**في إطار الهدف الاستراتيجي المرسوم المتعلق بتيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الإلتزامبإحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني فإنه من أوكد الواجبات العمل على الحد من الفوارق بين النساء والرجال والأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخصوصية للنساء (تيسيرا لهنّ) بتوفير فضاءات مخصّصة لهنّ بالمعالم الدينية (فضاءات للصلاة، وميضاة ودورات مياه خاصة بالنّساء) لتمكينهنّ من ممارسة شعائرهنّ في أحسن الظروف.

✓ **تقديرات المؤشر4.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022 محيّن (*)	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشّر 1-1-4: نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فصاءات مخصصة للنساء	%	6,30	2,04	2,05	2,06	2,07

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

يتوقّع أن يبلغ العدد الجملي للجوامع والمساجد في موفى ديسمبر 2022ماقدره6474 معلما دينيا، حيث يحتوي 5078منها على فضاءات مخصصة للنساء (نسبة 78,43 بالمائة من المعالم الدينية). وفي موفى2023سيبلغ عدد المعالم الدينية 6642 معلما دينيا من بينها5182 معلمايحتوي على فضاءات مخصصة للنساء أي بنسبة تطور للمعالم الدينية التي تحتوي على مثل هذه فضاءات مخصّصة للنساء تقدّر بـــــ2,04بالمائة(لمزيد من الإيضاحات أنظر الملحق الخاص بالمؤشر).

▪ الهدف 1-2: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال:

يعتبر هذا الهداف هدفا إستراتيجيا مركزيا لإرتباطه الوثيق بالمحوريناالاستراتيجين " التوعية الدينية والإرشاد الديني " و "التربية بالكتاتيب " وذلك بضبط الخطط والبرامج الرامية إلى:

- صيانة القيم الروحية لأفراد المجتمع عند إقامة الشعائر الدينية،

- حماية المجتمع من أخطار الانغلاق والغلو والتطرف بتكثيف التوعية والإرشاد الديني لتحسيس المواطنين وتذكيرهم بمبادئ الدين الإسلامي السمحة وأحكامه المبنية على التسامح والداعية إلى الوسطية والإعتدال والتيسير.
- دعم روابط الألفة والتضامن والتآزر بين أفراد المجتمع لغاية حفظ مقوّمات الهوية العربية الإسلامية والحفاظ على الشخصية التاريخية التونسية وتقوية التعلق بها.
- الحد من الفوارق بين الرجال والنساء والعمل على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينهما تكريسا لمبادئ الدين الإسلامي الحنيف المبنية على الوسطية والإعتدال والتسامح وعدم التفرقة والتمييز،
- تربية الناشئة بالكتاتيب تربية سليمة، عصرية ومتوازنة تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات المجتمع التونسي،

وحيث إنّ الدين الإسلامي الحنيف، الذي يمثل ديانة السواد الأعظم من الشعب التونسي، ينبني على مبادئ **الوسطية والتسامح والإعتدال** المشار إليها أعلاه وهو ما يمكّن من حماية المجتمع من أخطار الانغلاقوالغلو والتطرف والتشدّد ويدعم السلم الاجتماعي ويقوّي روابط الألفة والتضامن والتآزربين المواطنين ويحفظ مقوّماتالهوية ويحث الجميع على المثابرة في العمل وبذل الجهد والمساهمة الفعالة في البناء، فإنه يتعين العمل على ترسيخ هذه المبادئ وذلك بـــــــ:

- تكثيف الدورات التكوينية لفائدة الإطارات الدينية (الوعاظ والإطارات المسجدية) وبالخصوص الأئمة الخطباء وأئمة الصلوات الخمس لتطوير أدائهم والرفع من مستواهم نظرا لدورهم الفعّال في توعية الناس ونشر الفكر الديني المستنير.
- تكثيف الإرشاد الديني والدروس التوعوية والتضاهرات والمحاضرات الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية الأخرى والملتقيات والندوات والأيام الدراسية والإملاءات القرآنية والمسامرات الدينية ...لتحسيس المواطنين ونشر الوعي والفكر الديني المستنير.

- تكثيف المنشورات التوعوية والتحسيسية لتذكير المواطنين بأحكام الشريعة ومبادئها السمحة المتمثلة في الوسطية والإعتدال والتسامح.
- العمل على إحكام تنظيم سيرالشعائر الدينية بتيسير ظروف إقامتها وتوفير الظروف المثلى لأدائها ومراقبة المشرفين عليها وسد الشغورات بالجوامع والمساجد لحماية بيوت الله من الإستيلاء وقطع الطريق أمام الفكر الديني المتشدّد.
- مراجعة برامج التعليم بالكتاتيب مسايرة لمتغيرات الواقع.

ولهذا الغرض فإنه قد تم إعتماد المؤشرات الآتي ذكرهما:

- **تقديم المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.2.1: نسبة تطوّرعدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضراتوالإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.**

- **تعريفالمؤشر:** هو مؤشر يتعلّق بمتابعة نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضراتوالإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج (بما في ذلك الإرشاد الديني في موسم الحج).

- **دواعي اختيار المؤشر:**يهدفالمؤشر إلى متابعة التوعية والإرشاد الديني بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية الأخرى من ناحية ومتابعة التوعية والإرشاد الديني للحجيج التونسيين بالبقاع المقدسة من ناحية أخرى وذلك بهدف ترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال والتسامح للدين الإسلامي الحنيف لدى جميع المواطنين وتوعيتهم وتحسيسهم ونشر الفكر الديني المستنير لمقاومة التطرّف والتشدّد والإرهاب.

-**مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:**للمؤشر علاقة مباشرة بالهدف الاستراتيجي المتمثل في " المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال" والتي لا يتأتى إلاّ عن طريق الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضراتوالإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية

وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني لذلك وجب تكثيف هذه الأنشطة ومتابعة نسق تطوّرها.

✓ **تقديرات المؤشر1.2.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025

المؤشّر 1-2-1: **نسبة تطوّرعدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضراتوالإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.**	**%**	**8,34**	**10,50**	**11**	**11,50**	**11,70**

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

سجّل مجموع الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية (سجون، مراكز إصلاح، دور مسنّين ...) والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج المنجزة في موفى سنة 2021 من قبل الائمة الخطباء ومدرسي آفاق ومتفقدي الشؤون الدينية ارتفاعا تطوّر بنسبة تقدّر بـ 8,34 بالمائة وهو ما يمثل قرابة ضعف ما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة.ويفسّر هذا الارتفاع بالتخفيض في مدة غلق الجوامع والمساجد سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 بسبب تحسن الوضع الوبائي(لمزيد من الإيضاحات أنظر الملحق الخاص بالمؤشر).

✓ **المؤشر 1.2.1: نسبة تطور الكتاتيب على المستوى الوطني**

-تعريف المؤشر: هو مؤشر يهدف إلى معرفة نسبة تطوّر عدد الكتاتيب على المستوى الوطني لتقدير مدى استجابة العدد الموجود لحاجيات الأطفال دون السادسة من العمر من التربية بالكتايب.

-دواعي اختيار المؤشر: يهدف المؤشر إلى دراسة الحاجيات الحقيقية للناشئة (ذكورا وإناثا) دون السادسة من العمر من التربية بالكتاتيب قصد ايلاءهم العنايةاللازمة وتمكينهم في كل الجهات من تلقي تربية سليمة وفقا لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف من خلالتحفيظ القرآن وتفسيره لتحفيز الذاكرة لديهم وتعريفهم بقواعد اللغة العربية والمبادئ الأساسية للدين الإسلامي وقواعد العبادات وتنمية قدراتهم اليدوية ومؤهّلاتهم في التواصل مع العالم الخارجي...

-مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:للمؤشر علاقة مباشرة بالهدف المتمثل فيالمحافظة على التماسك صلب المجتمع لدى النساء والرجالوذلك بتربية الناشئة (جيل المستقبل)

تربية سليمة ومتوازنة وغرس القيم النبيلة لديهم واكسابهم مكارم الأخلاق منذ الصغر وفقالتعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

✓ **تقديرات المؤشر1.2.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشّر 1-2-1: **نسبة تطوّرعدد الكتاتيب على المستوى الوطني**	%	3,52	3,53	3,54	3,55	3,56

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

بلغت نسبة تطور عدد الكتاتيب على المستوى الوطني 3,52 بالمائة سنة 2021مقارنة بسنة 2020، حيث بلغ العدد الجملي للكتاتيب في موفى السنة المعنية1967كتابا. أما بالنسبة لسنوات 2022-2025من المتوقع أن تسجل هذه النسبة تطورا طفيفا ويرجع ذلك إلى عدم إمكانية فتح كتاتيب جديدة حيث لم يقع الترخيص للمهمة في القيام بانتدباتجديدة. واستجابة لطلبات فتح كتاتيب جديدة تلجأ الوزارة متى أمكن ذلك إلى ضم الخطط (لمزيد من الإيضاحات أنظر الملحق الخاص بالمؤشر).

2.2-تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1:
الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة: ألف دينار

المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
	0,547%°	**النشاط1:** الإشراف على المعالم الدينية.	19.470	إسناد تراخيص البناء أو ترسيم الجوامع والمساجد بالمناطق التي لا يتماشى عدد المعالم الدينية بها مع كثافتها السكانية.

المؤشّر 1-1-2: **83,50%**				التحيين المستمر لقائمة المعالم الدينية ذات الأولوية التي تستوجب حالتها تدخلا سريعا وعاجلا لوقف تدهور حالتها الإنشائية العامة.
المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
8%		النشاط1: الإشراف على المعالم الدينية.		المتابعة دورية للشغورات بالمعالم الدينية مع حث الإطارات المسجديةللجمع بين الخطط (ثلاث خطط على أقصى تقدير) .
2,05%				- إدراج "تخصيص فضاءات خاصة بالنساء بالمعالم الدينية التي تفتقر لمثل هذه الفضاءات" عند القيام بأشغال التهيئة والصيانة ضمن البرنامج السنوي للوزارة وذلك في حدود الاعتمادات المرصودة بالميزانية. - تعميم هذه الفضاءات بصفة تدريجية بالمعالم الدينية التي تفتقر لمثل هذه الفضاءات. - اشتراط توفير فضاءات مخصصة للنساء (بيت للصلاة مع الميضأة أو دورات المياه) في ملفات طلب تراخيص بناء المعالم

				الدينية. - توعية النساء وتحفيزهن للذهاب للمساجد بصفة منتظمة ومتى تيسّر لهن ذلك.
المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
الندواتوالملتقياتوالأياماالدراسيةوالتكوينيةوبقيةالأنشطةالأخرىالمخصصةللتوعيةوالإرشادالدينيبالداخلوالخارجسنويا: 11%		النشاط2: التكوين ونشر الإنتاج الفكري.	1.470	- تكثيف الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضراتوالإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا - التشجيع على النشر وترويجه.
		النشاط3: تنظيم الشعائر الدينية.	22.022	
		النشاط4: التوعية الدينية والإرشاد الديني	106.553	
د الكتاتيب على المستوى الوطني: 3,54 %		النشاط5: تحفيظ القرآن الكريم وترتيله وتفسيره	12.485	إعطاء الأولوية في الترخيص في بناء أو فتح الكتاتيب للجهات التي تكون فيها نسبة التغطية ضعيفة مقارنة بعدد الأطفال دون الست سنوات قصد إتاحة الفرصة لهم لتلقي تربية سليمة وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.
		المجموع	162.000	

.

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

جدول عدد 03:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	إنجازات 2021	ق م التعديلي (1)2022	تقديرات 2023 (2)	الفارق	
				(1)-(2)	النسبة %
نفقات التأجير	125.599	136.220	144.220	8.000	5,87
نفقات التسيير	15.832	15.646	16.000	354	2,26
نفقات التدخلات	64	770	770	0	0
نفقات الإستثمار	659	635	1.010	375	59
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع	142.154	153.271	162.000	8.729	5,7

جدول عدد 04:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	125.599	136.220	144.220	147.960	154.850
نفقات التسيير	15.832	15.646	16.000	16.100	17.450
نفقات التدخلات	64	770	770	890	1.500
نفقات الإستثمار	659	635	1.010	1.050	1.200
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	142.154	153.271	162.000	166.000	175.000
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	142.154	153.271	162.000	166.000	175.000

تطورت تقديرات النفقات المضمنة بإطار النفقات متوسط المدى (2023-2025) لبرنامج التنمية الدينية كما يلي:

أ- نفقات التأجير: وقع الترفيع فيها تدريجيا من 136.220 أ. د سنة 2022 إلى 144.220 أد سنة 2023وذلك لتغطية الكلفة المالية للترفيع في الأجر الأدنى المضمون نظام 48 ساعة عمل في الأسبوع المقرّر ابتداء من شهر أكتوبر 2022 والمنتفعين به الإطارات المسجدية المتفرغين إضافة إلى احتساب الكلفة المالية للتغطية الاجتماعية للإطارات المسجدية المدرجين سنة 2022 والذين سيقع إدراجهم سنة 2023للإنتفاع بالتغطية مثلما سبق أن تمت الإشارة إليه أعلاه.

وعلاوة على ما سبق ذكره فإن المهمة ستعمل على سد أكبر عدد ممكن من الشغورات في الخطط المسجدية قصد التصدي للفكر الديني المتشدّد حماية لبيوتالله من

الاستيلاء على المنبر والانتهاكات التي قد تحصل لغرض الحفاظ على السلم الاجتماعي مما يستوجب القيام بانتدابات جديدة وهو ما يفسّرتطوّر نفقات الأجور لتبلغ 154.850أ. د سنة2025.

ب-. نفقات التسيير:

شهدت نفقات التسيير سنة 2023 مقارنة بـــ 2022ارتفاعا طفيفا يقدر بـــ 354 ألفدينار. ومن المؤمل أن تشهد تدريجيا ارتفاعا سنتي 2024 و2025لتبلغ 17.450 أ. دوهو ما سيمكّن من ضمان السير العادي للهياكل الإدارية الراجعة بالنظر للبرنامج دون إعتبار مصاريف استهلاك الكهرباء والماء بالمعالم الدينية التي تقدّر سنويا بمبلغ يفوق الـ 18 مليون دينار والتي سجلت بخصوصها المهمة متخلدات بالذمة راجعة للسنوات الماضية تفوق الـــ 16 مليون دينار.

وأمام هذه الوضعية فإن المهمة ستعمل على ترشيد استهلاك الطاقة بالمعالم الدينية ذات الاستهلاك المرتفع والحد من المتخلداتبالذمة لمتراكمة بعنوان السنوات المنقضية من خلال وضع خطة للتحكم في الطاقة واستعمال الطاقات المتجددة والبديلة بالجوامع والمساجد.

ج-نفقات التدخل:

حافظت نفقات التدخل كما هو الشأن لنفقات التسيير على نفس المستوىسنة 2023 مقارنة بـــ 2022. وستعمل المهمة خلال سنتي 2024 و2025على الترفيع تدريجيا في الاعتمادات المخصّصة للغرض لتبلغ سنة 1.500أ.د سنة 2025بغية تمويل الأنشطة ذات العلاقة والممتثلة أساسا في نفقات موسم الحج

(إقامة، نقل ومصاريف أخرى) ومسابقة تونس العالمية لحفظ القرآن الكريم وترتيله وتجويده إضافة إلى التوعية الدينية والإرشاد الديني لموسم الحجبتونس وبالبقاع المقدّسة.

د- نفقات الاستثمار:

بلغت الاعتمادات المرصودة 635 أ.ددفعا سنة 2022للقيام بأشغال الصيانة والتهيئة للمعالم الدينية. وهي دون الحاجيات الحقيقية للمهمّة. وقد وقع تخصيص مبلغ قدره

1.010 في الغرض بميزانية سنة 2023. ومن المؤمل أن يقع الترفيع فيالإعتماداتتدريجيا سنتي 2024 و2025لتبلغ 1.200أ. دلمجابهة الحاجيات.

وتجدر الإشارة في هذا المجال أن الحكومة التونسية قدتولّت في إطار التعاون الدولي ابرام اتفاقيات مع بعض الأطراف الممولة لانجاز مشاريع خصوصية مبوّبة كالآتي:

*** مشاريع ممولة من الصّندوق السّعودي للتنمية(هي الآن في طور إعداد كراسات الشروط واحالتها للصندوق قصد المصادقة عليها): وهي:**

-مشروع ترميم جامع عقبة بن نافع بالقيروان ومحيطه الخارجيوالفسقيات بتمويل من (اتفاقية مبرمة في 2017/07/27) بتكلفة جملية قدرها 15 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 42 مليون دينار.ويتدخّل في هذا المشروع كل من المعهد الوطني للتراث (وزارة الشؤون الثقافية) ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الشؤون الدينية.

- مشروع ترميم جامع الزيتونة المعمور والمنطقة المحيطة به(اتفاقية مبرمة في2018/04/04) بتكلفة جملية قدرها 5 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 14 مليون دينار. ويتدخّل في هذا المشروع كذلك كل من المعهد الوطني للتراث (وزارة الشؤون الثقافية) ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الشؤون الدينية.

- مشروع صيانة جامع الملك عبد العزيز بالمنار1 بتونسالعاصمة (اتفاقية مبرمة في 2018/12/13) بتكلفة جملية قدرها 2 مليون ريال سعودي أي ما يعادل 1,500 مليون دينار.ويتدخّل في هذا المشروع كل وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الشؤون الدينية.

*** مشروع ممول من الجمهورية التركية(في انتظار انطلاق الاشغال):**مشروعترميم وصيانة جامع محمد باي بتونس العاصمة (سيدي محرز) في حدود التكلفة التي ستنبثق عن الدراسات الفنية.ويتدخّل في هذا المشروع كل من وزارة الشؤون الدينية صاحبة المشروع والمعهد الوطني للتراث بحكم الاختصاص والجمهورية التركية الجهة الممولة.

*** مشروع ممول من دولة الكويت(في طور إعداد الدراسات الفنية):**مشروعبناء وتجهيز جامع الزيتون ومقر للمعهد الأعلى للشريعة بالحرايريةبتونس بتكلفة جملية قدرها 8 مليون دولار أمريكي. ويتدخّل في هذا المشروع كل من وزارة الشؤون الدينية صاحبة المشروع ودولة الكويت الجهة الممولة.

البرنامج عدد9:"القيادة والمساندة "

اسم رئيس البرنامج ومدة توليه المهمة " السيد ة هاجر الختالي "
المديرة العامة للمصالح المشتركة بالنيابة
(من 01 أكتوبر 2020 إلى .....)

1) تقديم البرنامج:

1.1 - الاستراتيجية:

تتمثل إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة أساسا في تأمين وظائف الدعم لبرنامج التنمية الدينية وكامل مصالح المهمة مركزيا وجهويا. ويشمل مجال تدخّل برنامج القيادة والمساندة المجالات الآتي ذكرها:

☒ **الموارد البشرية:** وذلك بإحكام التصرف فيها قصد التحكم في كتلة الأجور من خلال:

- حسن ضبط حاجيات المهمة من الموارد البشرية حسب الاختصاص وتوظيف وإعادة توظيف الأعوان حسب حاجيات مختلف المصالح.
- تكوين ورسكلة أعوان الأسلاك المشتركة والخصوصية قصد الرفع من أدائهم وتحيين معلوماتهم ومواكبة التطورات المهنية.
- تقييم مردودية الأعوان ومتابعة مسارهم المهني (تدرج، ترقيات، ..... إلخ)

☒ **المنظومات الإعلامية:** وذلك من خلال العمل على توفير المنظومات المعلوماتية التي تساهم في تيسير العمل بالمهمة وتوفير المعلومات الضرورية والحينيّة والدقيقة في الوقت المطلوب.

☒ **الشؤون المالية**: وذلك بالعمل على الضغط على النفقات العمومية وإبقائها في حدود الإعتمادات المرصودة بالميزانية لبلوغ الأهداف المرجوة.

☒ **الشؤون العقارية**: وذلك بالعمل على حسن التصرف في ممتلكات وعقارات المهمّة من خلال:

- تسوية وضعية المعالم الدينية التي أحدثت دون تراخيص.
- تسوية وضعية العقارات الموهوبة للمهمّة قصد بناء معالم دينية.
- تسوية النزاعات العقارية التي تكون المهمّة طرفا فيها.
- التصرف في العقارات الراجعة بالنظر للمهمّة وجردها وتحمّل النفقات الخاصة بها.

☒ **الخدمات اللوجستية:** وذلك بالعمل على:

- توفير وسائل العمل الضرورية لمختلف المصالح الراجعة بالنظر للمهمّة على المستويين المركزي والجهوي من تجهيزات ومعدات وأثاث لضمان حسن سير العمل بها.
- حسن التصرف في أسطول سيارات المهمّة والعمل على ترشيد استهلاك الطاقة والماء بالإدارة المركزية والإدارات الجهوية للشؤون الدينية والمعالم الدينية الراجعة بالنظر المهمّة من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من الاستهلاك المفرط للطاقة والماء لهدف الضغط على النفقات وابقائها في حدود الاعتمادات المرصودة بالميزانية.

☒ **الشؤون القانونية:**وذلك بالعمل على تطوير النصوص القانونية والترتيبية المنظمة لعمل المهمّة.

- **الإتصال:**وذلك عبر التعريف بمختلف أنشطة المهمّة في وسائل الإعلام قصد ضمان انخراط أوسع للمواطنين فيها من خلالتكثيف البرامج الدينية التوعوية المسموعة والمرئية التي تتناول مواضيع في علاقة مباشرة مع الواقع اليومي

المعاش (على غرار مكافحة الإرهاب ...) الموجهة لعامة المواطنين وبالخصوص الشباب منهم.

☒ **الشراءات:** وذلك من خلال حسن تحديد الحاجيات السنوية الضرورية لمختلف المصالح من تجهيزات ومعدات وأثاث ومصاريف أخرى لترسيم تكلفتها الجملية بمشروع ميزانية المهمّة.

وتتنزّل استراتيجية البرنامج في إطار التعهدات الدولية للدولة التونسية التي صادقت على الاتفاقية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة (إلى أفق 2030) المضبوطة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويتعلق الأمر خصوصا بالهدفين8و10.كما يتنزل في إطار التعهدات الوطنية.

وعلى إثر تشخيص واقع برنامج القيادة والمساندة اتضحت الفرص والتحديات التي تفرضها البيئة الخارجية وكذلك نقاط الضعف التي توجد بالبيئة الداخلية.

وتتمثل **أهم التحديات** التي تفرضها البيئة الخارجية فيتواصل الأزمة الاقتصادية والمالية مما أدّى إلى:

- عدم ترخيص قانون المالية للمهمة في القيام بالإنتدابات الضرورية وبالعدد الكافي من الإطارات مما أدى إلى نقص في الموارد البشرية وبالخصوص في السلك الإداري المشترك وسلك المهندسين وسلك المعماريين وسلك العملة.

- ضعف في الاعتمادات المخصصة بالميزانية لنفقات التسيير ونفقات الاستثمار مقارنة بالحاجيات الحقيقية.
- ضعف الاعتمادات المرسمة المخصصة للتهيئات الكبرى للمعالم الدينية مقارنة بالحاجيات الحقيقية للمعالم الدينية نتيجة الارتفاع المتواصل لعددها.

أما نقاطالضعف التي يجب على المهمة العمل على تلافيها فهي تتمثل في:

- ضعف نسبة صرف الاعتمادات المحالة للمجالس الجهوية الخاصة بصيانة،وتهيئة،وتأثيث الجوامع والمساجد.
- غياب المنظومات المعلوماتية التي تساهم في تيسير العمل بالإدارة وتوفير المعلومات الضرورية الحينيّة والدقيقة.
- ارتفاع ملحوظ لكتلة الأجور مقارنة بالاعتمادات المرصودة بالميزانية.
- ضعف في نسبة تعزيز وتطوير مهارات الأعوان من جنس الإناث بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص خاصة في المجالات ذات الأولوية.

وتضمّ إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة على المستوى الوطني **المحورين الأساسيين** الآتي ذكرهما:

1- ضمان حوكمة المهمة وبرامجها: وذلك بإرساء الحوكمة الرشيدة وإصلاح الإدارة ومكافحة الفساد بالعمل على:

- تعزيز آليات القيادة والتنسيق بين البرامج والتناغم على مستوى كامل المهمة ومتابعة وتقييم أداء مختلف البرامج.
- التعريف بأنشطة المهمّة وتوفير المعلومة بخصوصها وضمان سهولة النفاذ إليها والحصول عليها.
- تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد في إطار الإلتزام باحترام القوانين والتراتيب والإجراءات الجاري بها العمل.
- تعزيز القدرات المهنية للأعوان والإطارات مركزيا وجهويا بتنظيم حلقات تكوين لفائدتهم قصد الرفع من آدائهم وتحيين معلوماتهم ومواكبة التطوّرات الحديثة.

- تطوير الإدارة بإرساء الإدارة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات للقضاء على البيوقراطية: إذ أنّ تطوير الإدارة الإلكترونية وتعزيز الحوكمة المفتوحة يعدّ من أهم ركائز برنامج التنمية الإدارية. ويندرج هذا ضمن برنامج شامل لإصلاح وتعصير الإدارة في تونس والذي تسعى المهمّة لتطبيقه خلال السنوات المقبلة، بحيث ستمكن من إرساء إدارة ناجعة ومفتوحة تقدم خدمات عمومية عبر إجراءات مبسّطة وذات جودة عالية وتكون في متناول المواطن والمؤسسة.
- دعم اللامركزية وتعزيز إستقلالية الجهات.
- إنتاج ونشر الإحصائيات وفقا للمعايير الدولية.
- ضمان حق كل شخص طبيعي أو معنوي في النفاذ إلى المعلومة.

2- ضمان تصرف ناجع في موارد المهمة: وذلك بمساندة البرامج والعمل على ضمان الاستعمال الأمثل للموارد البشرية والمالية واللّوجستكية من خلال:

- حسن ضبط حاجيات المهمة بالميزانية والحرص على حسن توظيف استهلاك الاعتمادات لتلبية الحاجيات.
- استهلاك جملة الاعتمادات المرسمة بميزانية المهمة والمتعلقة خاصة بنفقات الاستثمار.
- التصرف في الموارد البشرية بالنجاعة والفاعلية المطلوبة بـــ:

➢ حسن ضبط الحاجيات من الموارد البشرية حسب الاختصاص وتوظيف وإعادة توظيف الأعوان حسب حاجيات مختلف المصالح.

- تكوين ورسكلة أعوان الأسلاك المشتركة والخصوصية قصد الرفع من أدائهم وتحيين معلوماتهم ومواكبة التطورات المهنية.
- تقييم مردودية الأعوان ومتابعة مسارهم المهني (تدرج، ترقيات، ..... إلخ).

الأولويات الخاصة بالبرنامج:

بناء على تشخيص واقع برنامج" القيادة والمساندة " فإن أولويات البرنامج تتمثّل في:

- حسن توظيف وإعادة توظيف الموارد البشرية بمختلف المصالح الراجعة بالنظر للوزارة قصد الرفع من الأداء وبلوغ الاستغلال الأمثل لهذه الموارد.

- التحكم في تطوّر كتلة الأجور على المستويين المركزي والجهوي بمتابعة المسار المهني للأعوان وحسن تقدير الحاجيات لبرمجة المناظرات الخارجية للانتداب والمناظرات الداخلية للترقية،
- تعهد الأعوان بالتكوين والرسكلة لتمكينهم من تحيين معلوماتهم ومواكبة التطورات مهنيا لهدف رفع مستوى الأداء مع احترام مبدا تكافؤ الفرص للحد من الفوارق بين الرجال والنساء خاصة في المجالات ذات الأولوية،
- توفير المعدات والتجهيزات الضرورية لعمل مختلف المصالح التابعة للمهمّة بما يضمن عدم الإخلال بالسير العادي للعمل ويساهم في الرفع من الأداء،
- الإشراف على مختلف المصالح الراجعة بالنظر للمهمّة وتنسيق عملها للرفع من المردودية وتحقيق النجاعة والفاعلية،
- المتابعة الدقيقة والمستمرة لنسق استهلاك الاعتمادات المرسمة بالميزانية المتعلقة بالتدخل العمومي ونفقات الاستثمار في علاقة بالأهداف الاستراتيجية المرسومة ومؤشرات قيس الأداء المضبوطة،
- الحرص على حسن تطبيق القوانين والإجراءات الادارية الجاري بها العمل بما يضمن احترام قواعد الحوكمة الرشيدة المتمثلة في النزاهة والشفافية والانصاف وتكافؤ الفرص.

2.1 – الهياكل المتدخلة:

يحتوي برنامج القيادة والمساندة على برنامج فرعي وحيد مركزي " القيادة والمساندة" الذي يضم وحدتين عمليتين تتعهدان بتنفيذ الأنشطة المبرمجة قصد تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبرنامج المذكورالمبينة أسفله.ويضم كل من:

-الديوان والهياكل الملحقة به والتفقدية العامة للشؤون الإدارية والمالية اللذين يسهرون على تنفيذالنشاط الرئيسي عدد 01: القيادة.

-كافة المصالح التابعة للإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية، إدارة التجهيزات والمعدات والبناءات، إدارة الشؤون المالية، إدارة

الشؤون الإدارية وإدارة الشؤون القانونية والعقارية والنزاعات) اللذين يسهرون على تنفيذ النشاط الرئيسي عدد 02: الدّعم.

2) أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2-تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

تماشيا مع الاستراتيجية العامة لهذا البرنامج تم ضبط أهدافهالإستراييجية على النحو التالي:

- **الهدف 9-1: تحسين حوكمة المهمة**

يعتبر هذا الهدف هدفا إستراتيجيا من خلال دعم برنامج التنمية الدينية لتحقيق أهدافه الإستراتيجية ومؤشرات قيس الأداء التي وقع ضبطها ويتطلّب تحقيقه السّهر على:

- حسن تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل.
- العمل على وضع برامج وخطط عمل لتكريس الحوكمة والوقاية من الفساد والسهر على حسن تنفيذها والقيام بتقييمها وفق المعايير والمؤشرات الدولية المعتمدة خاصة فيما يتعلق بالنفاذ على المعلومة والتبليغ عن حالات الفساد.
- العمل على نشر ثقافة الحوكمة والشفافية وقيم النزاهة وحسن التصرف والسهر على إحترام مدوّنات السلوك والأخلاقيات المهنية وحسن تطبيق الإجراءات.
- إقتراح الآليات والإجراءات التي من شأنها الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة وفقا لمبادئ الحوكمة.
- مزيد تحسين التنسيق والمتابعة داخل المهمة.
- مزيد تحسين التصرف في الشؤون العقارية.
- مزيد تحسين السياسة الإتصالية للمهمة من خلال:
- تكثيف البرامج الدينية التوعوية المسموعة والمرئية التي تتناول مواضيع في علاقة مباشرة مع الواقع اليومي المعاش (على غرار مكافحة الإرهاب ...) الموجهة لعموم المواطنين وبالخصوص الشباب منهم.
- العمل على تكثيف حضور المهمّة في البرامج الحوارية الإذاعية والتلفزية للتعريف بمختلف أنشطتها من ناحية وإنتاج خطاب ديني بديل ينبني على الوسطية والاعتدال ونبذ العنف والغلو والتطرّف من ناحية أخرى.

- تكثيف الندوات والملتقيات قصد معالجة القضايا الحضارية المعاشة لتوعية المواطنين والعاملين في قطاع الشؤون الدينية.

- استعمال وسائل الاتصال الحديثة وتكثيف الإصدارات والمنشورات الهادفة للتعريف بالمبادئ السمحة للدين الإسلامي الحنيف وتوعية جميع المواطنين.

ولهذا الغرض سيتم اعتماد مؤشرات الأداء التالية:

- **تقديم المؤشرات:**

✓المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية سنويا:

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يهدف سنويا إلى معرفة نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية والتي تخصّ العديد من لجان القيادة الإستراتيجية الموجودة أو التي تم تركيزها بالوزارة والمتمثلة في لجنة القيادة ومتابعة الإصلاحات بالوزارة، لجنة قيادة أداء البرامج، لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ولجنة قيادة إرساء الرقابة الداخلية ولجنة متابعة أشغال إدراج النوع الإجتماعي.

-**دواعي اختيار المؤشر:** تم الاختيارعلى هذا المؤشر **لمتابعة نسق تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة** عن مختلف اللجان المذكورة أعلاه في إطار إصلاح وتحديث المالية العمومية لإضفاء مزيد من النجاعة والمردودية على الإنفاق العمومي والسياسات العمومية من خلال ربط نفقات الميزانية بالأهداف (النتيجة) وضمان التوظيف الأمثل للموارد المتاحة.

-**مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** المؤشر في علاقة عضوية بالهدف إذ لا يمكن تحسين حوكمة المهمة دون متابعة جيدة وجديّة لنسق تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن مختلف اللّجان المشار إليها أعلاه.

✓ تقديرات المؤشر 1.1.9:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشّر 9-1-1: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية سنويا.	%	80	82	84	86	88

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

تعتبر نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء التصرف في الميزانية حسب الأهداف سنة 2021مرضية جدا ومن المؤمل أن يتواصل تطور نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية بنسق تصاعدي لتبلغ 88بالمائة سنة 2025(لمزيد من الإيضاحات أنظر الملحق الخاص بالمؤشر).

✓ **المؤشر 2.1.9: نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة سنويا:**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر**يعكس مدى فاعلية السياسة الاتصالية للمهمة مع جميع المتعاملين** معها تكريسا لخاصية الإدارة المفتوحة التي تعمل على تعزيز الشفافية وتوحيد سبل وإجراءات نفاذ العموم إلى المعلومة والوثائق الإدارية التي بحوزة الهياكل العمومية.
- **دواعي اختيار المؤشر:**تم اعتماد هذا المؤشر لمتابعة **نسق اتصال العموم بالمواقع الرسمية للمهمة** التي تتضمن جميع المعطيات المتعلقة بها والتي نذكر أهمها:

- المهام الموكولة إلى المهمة وتنظيمها الهيكلي وعنوانها ومقرها الرئيسي وكافة مقرات المصالح الراجعة لها بالنظر.
- القرارات والسياسات التي تهم العموم ذات الصلة بأنشطة الوزارة والمتعلقة بالحج والعمرة، المسابقات القرآنية، الكتاتيب، منشورات وزارة الشؤون الدينية، التكوين، المسابقات الدينية إلخ.....
- الإجراءات التي تتخذها المهمة في قطاع الشؤون الدينية بخصوص خدمات الحج والعمرة وآليات المراقبة لإحترام هذه الإجراءات.
- النصوص القانونية والترتيبّة المنظمة لعمل المهمة على غرار القرارات والمناشير والمذكرات.
- قائمة الوثائق الإدارية (مطبوعات إدارية وكراسات شروط) المتوفرة إلكترونيا والمرتبطة بالخدمات المسداة ونذكر على سبيل المثال مطبوعات الترشح لأداء مناسك الحج.
- المعطيات الإحصائية المتعلقة بالشأن الديني (توزيع الوعاظ حسب الولايات وحسب الجنس، توزيع عدد المساجد والجوامع حسب الولايات، تطور عدد الإطارات المسجدية، تطور عدد الكتاتيب إلخ.....).

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:**المؤشر في علاقة عضوية بالهدف إذ لا يمكن تحسين حوكمة المهمة دون متابعة جيدة لعدد زوار المواقع الالكترونية للمهمة لمعرفة أرائهم وانطباعاتهم حول نشاط مختلف المصالح الإدارية جهويا ومركزيا.

✓ **تقديرات المؤشر 2.1.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشّر 9-1-2: نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة.	%	312	70	75	78	80

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

تجدر الإشارة في هذا الإطار أن هذا المؤشر يضم جميع المواقع العمومية للمهمة والتي تضم إلى جانب الموقع الرسمي للوزارة موقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك).

وقد سجّلت نسبة تطوّر عدد زيارات المواقع العمومية ارتفاعا ملحوظا سنة 2021 (213%) مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة (37%) أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 575% إذ بلغ عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة 312.174 زائرا (176.000 زائرا بالنسبة للموقع الرسمي للوزارة و136.174 بالنسبة لصفحة الفايسبوك).

ويفسّر هذا التباين الملحوظ بين ما تم تقديره وما تم إنجازه في أن تقديرات المهمة اعتمدت فقط على عدد زيارات صفحة الفايسبوك الرسمية للوزارة حيث لم يتسن لها الحصول على المعطيات الإحصائية الخاصة بموقع الواب الرسمي للوزارة بالنسبة للفترة المتراوحة بين 2019-2020 وذلك لأسباب فنية إذ أن الصياغة الفنية للموقع المذكور لم تتح لنا ذلك وقد وقع تدارك الأمر سنة 2021 حيث عملت المصالح المختصة بالوزارة على تطوير الموقع في صياغة جديدة.

ويبيّن ارتفاع نسبة تطوّر زيارات المواقع العمومية للمهمّة لسنة 2021نجاح السياسة الاتصالية المتبعة للمهمّة والتفاعل الإيجابي لجميع المتعاملين معها (لمزيد من الإيضاحات أنظر الملحق الخاص بالمؤشر).

- **الهدف 9-2: إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص:**

يعتبر هذا الهدف إستراتيجيا لأنه يرمي بصفة مباشرة إلى التحكم في تطور حجم كتلة الأجور على المستوى المركزي والجهوي وذلك من خلال المتابعة الدورية والمستمرة لتطور حجمها ودراسة جميع العناصر التي أدت لارتفاعها أو انخفاضها والمتمثلة في:

- **احتساب كلفة حركة الأعوان:** فارق تكلفة الأعوان الواردين الجدد (انتدابات جديدة، نقل إلى الوزارة وإلحاق لدى الوزارة) والمغادرين (تقاعد، نقل إلى وزارات أخرى، الحاق لدى وزارات أخرى، إحالة على عدم المباشرة، انقطاع نهائي عن العمل ...)،
- **احتساب عامل التدرج والترقية والإدماج والتكليف بخطط وظيفية Effet glissement,viellissement et technicité** وذلك لتحديد مدى تأثير هذه العوامل على حجم كتلة الأجور.
- **التحكم في الزيادات في الأجور،**

ولضمان إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يحقّق الإنصاف وتكافؤ الفرص فإنه يتعيّن العمل على مزيد إحكام حسن توظيف وإعادة توظيف الموارد البشرية بمختلف المصالح الراجعة بالنظر للمهمّة قصد الرفع من الأداء وبلوغ الاستغلال الأمثل لهذه الموارد من ناحية وتعهد الأعوان بالتكوين والرسكلة لتمكينهم من تحيين معلوماتهم ومواكبة التطورات مع مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء من ناحية أخرى.

- **تقديم المؤشرات:**

لضمان تحقيق هذا الهدف تم اعتماد مؤشرين إثنين هما كالتالي:

✓ **المؤشر 1.2.9: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بكتلة الأجور.**

- **تعريفالمؤشر:** هو مؤشر يعمل على متابعة الفارق بين التقديرات (كتلة الأجور المدرجة بميزانية المهمة بقانون المالية للسنة المعنية) والإنجازات (كتلة الأجور الجملية الحقيقية التي تحملتها ميزانية الوزارة بعنوان السنة المعنية) قصد ترشيد استهلاك الاعتمادات والتوظيف الأمثل للموارد المالية في ظل الأزمة الاقتصادية والصحيّة التي تواجهها تونس.

- **دواعياختيار المؤشر:** تم اعتماد المؤشر **لمتابعة تطور حجم كتلة الأجور والعمل على التحكم في نسق نموها** من خلال حسن تقدير جميع العوامل التي تؤثر في تطور الأجور (تأثيرات الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية، عامل التدرج والترقية الإدماج والتكليف في الخطط الوظيفية إلخ....).

- **مساهمةالمؤشرفيتحقيق الهدف:** المؤشر في علاقة مباشرة مع الهدف المتمثل فيإحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص إذ لا يمكن بلوغ الهدف المذكور

دون متابعة دقيقة لتطور حجم كتلة الأجور ودون سعي للتحكّم في نسق نموها من خلال حسن تقدير جميع العوامل التي تؤثر في تطورها (تأثيرات الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية، عامل التدرج والترقية الإدماج والتكليف في

الخطط الوظيفية، الحد منن الفوراق بين الجنسين في الترقيات أو عند التعيين في الخطط الوظيفية إلخ....).

✓ **تقديرات المؤشر 1.2.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشّر 9-2-1: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بحجم كتلة الأجور.	أد	2.907	18	14	10	10

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

سجّل الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بحجم كتلة الأجور **(لكافّة برامج المهمة)**ارتفاعا ملحوظا سنة 2021 مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة إذ بلغ 2.907 أد. ويفسّر ذلك بعدم خلاص المساهمات المحمولة على المشغل وعلى الأعوان بالنسبة للإطارات المسجدية المتفرغين والمنخرطين في الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية المتمتعين بالتغطية الاجتماعية ابتداء من 01 جانفي 2021 طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 762 لسنة 2020 المؤرخ في 31 أوت 2020 المتعلق بالتغطية الاجتماعية للإطارات المسجدية.

ومن المؤمل أن يكون الفارق بين التقديرات والإنجازات المرتقبة المتعلقة بكتلة الأجور لسنة2022ضعيفا نتيجة حرص الوزارة على التحكم في كتلة الأجور من خلال حسن تقديرها لجميع العوامل التي تؤثر في تطوّرها (تأثيرات الزيادة في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية، عامل التدرج، عامل الترقية،الإدماج والتكليف في الخطط الوظيفية الخ.....) (لمزيد من الإيضاحات أنظر الملحق الخاص بالمؤشر).

المؤشر 2.2.9: نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النّساء والرجال:

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يرمي إلى معرفة نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال كالإعلامية والتصرف الإداري الحديث والتصرف في الميزانية حسب الأهداف ...
- **دواعي إختيار المؤشر:** متابعة نسبة تطوّر عدد الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساءوالرجالكالإعلامية والتصرف الإداري الحديث والتصرف في

الميزانية حسب الأهداف الخ...لهدف تطويرأداء الأعوان والعمل على احترام مبدإ المساواة بين الجنسين.

- **مساهمة المؤشر فيتحقيق الهدف:**إن هذا المؤشر في علاقة مباشرة مع الهدف المتمثل في إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص باعتبار الأهمية الكبرى للتكوين الذي يمثل العامل الأساسي لتطويرالمعارف والكفاءات والمهارات للموارد البشرية والسبيل للارتقاء بجودة الخدماتالإداريةأمام ضرورة مزيد التحكم في حجم كتلة الأجوروالملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص بين الجنسين خاصة في ظل غياب الإنتداباتالجديدة.

وتجدر الإشارة أنه لتحقيق الهدف الاستراتيجي الذي ينضوي تحته المؤشر يجب العمل على:

- إحكام تحديد احتياجات التكوين (خاصة في المجالات ذات الأولوية التي يقع تحديدها بالمناشير) بالتنسيق مع الهياكل المعنية لضمان الفاعلية والنجاعة المطلوبة.
- العمل على تطوير الأنشطة التكوينية وملاءمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان.
- متابعة وتقييم العمليات التكوينية بالتنسيق مع مختلف الإدارات المعنية.

✓ تقديرات المؤشر2.2.9:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشّر 9-2-2: نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النّساء والرجال:	%	6,26	10	12	15	16

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

تعتبر نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية سنة 2021 مقبولة مقارنة بما وقع تقديره في المشروع السنوي للأداء لنفس السنة (10 بالمائة). ومن الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة هي ارتفاع كلفة الدورة التكوينية المتعلقة بالقيادة

الإدارية المنجزة لفائدة المديرين الجهويين للشؤون الدينية بكلفة تقارب 13 أد (لمزيد من الإيضاحات أنظر الملحق الخاص بالمؤشر).
ولعلّ من أهم الإشكاليات التي تعترض تحقيق هذا الهدف في الوقت الحاضر،في ظل الظروف الصعبة للمالية العمومية وغياب الانتدابات الخارجية وعدم تحمّس الأعوان في مهمّات أخرى (وزارات) للنقلة أو الإلحاق لدى مهمة الشؤون الدينية، هي صعوبة الملائمة بين المهارات والحاجيات. ويتعين التفكير في إعادة توظيف الأعوان للملائمة قدر الإمكان بين المهارات والحاجيات. ويبقى ذلك رهين توفّر المهارات المطلوبة لسد الحاجيات الخصوصية.
ومن المؤمل أن تشهد هذه النسبة ارتفاعا لتبلغ 10 بالمائة سنة 2022 و12 بالمائة سنة 2023و16 بالمائة سنة 2025(لمزيد من الإيضاحات أنظر الملحق الخاص بالمؤشر).

- **الهدف 9-3: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة.**

لضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادةوالمساندة، يجب العمل على مزيد ترشيد النفقات العمومية من ناحية ومزيد إحكام تنفيذ ومتابعة تنفيذ ميزانية المهمة من خلال العمل على تحسين نسق استهلاك الاعتمادات المرصودة بالميزانية من ناحية أخرى.

- **تقديم المؤشرات:**

لضمان تحقيق هذا الهدف تم اعتماد ثلاثة مؤشرات والمتمثلة في:

✓ **المؤشر 1.3.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّن من معرفة الفارق بين التقديرات الجملية للمهمة المتعلقة بنفقات التأجيرالعمومي ونفقات التسييرونفقاتالاستثمار والإنجازات الحقيقية بالنسبة لنفس النفقات.

-**دواعياختيارالمؤشر:** تم اعتماد هذا المؤشر قصد متابعة نسق استهلاك الاعتمادات المرصودة بميزانية المهمة والعمل على صرفها على مستوى الأنشطة الرئيسية الخاصة بكل وحدة عملياتية في كل برنامج فرعي لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وتمثل المتابعة الدورية للميزانية الآلية الرئيسية التي يتم على أساسها اتخاذ قرار تحيين وثيقة البرمجة السنوية للنفقات أو استعمال تقنية التبادلية مما يساهم بصفة مباشرة في ضمان إحكام التصرف في الموارد.

-**مساهمة المؤشرفي تحقيق الهدف:** هذا المؤشر في علاقة مباشرة مع الهدف المتمثل في ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق تحسين

نجاعة برنامج القيادة والمساندة إذ أن متابعة الفارق بين التقديرات والإنجازات بالميزانية يمكّننا من ضمان ديمومة الميزانية انطلاقا من حسن تقدير الحاجيات وحسن متابعة تنفيذ الميزانية.

✓ تقديرات المؤشر1.3.9:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشّر 9-3-1: **الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:** ويتمثل في الفارق بين التقديرات الجملية للمهمة المتعلقة بنفقات التأجيرالعمومي ونفقات التسييرونفقاتالاستثماروالإنجازات الحقيقية بالنسبة لنفس النفقات.	أ.د	4.664	850	800	750	730

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

سجّل الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية **(لكافّة برامج المهمة)**ارتفاعا سنة 2021 مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة ما قيمته 4.664 أد. ويفسّر ذلك أساسا بعدم خلاص المساهمات المحمولة على المشغل وعلى الأعوان بالنسبة للإطارات المسجدية المتفرغين والمنخرطين في الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية المتمتعين بالتغطية الاجتماعية ابتداء من 01 جانفي 2021طبقالأحكام الأمر الحكومي عدد 762 لسنة 2020 المؤرخ في 31 أوت 2020 المتعلق بالتغطية الاجتماعية للإطارات المسجدية للأسباب الآنفة الذكرالمذكورة أعلاه.

وستعمل المهمة خلال الفترة 2022-2025 على الحد من الفارق بين التقديرات والإنجازات ليقع التخفيض فيه تدريجيا من 850 أ.دمتوقعا سنة 2022إلى 730 أ.د سنة 2025(لمزيد من الإيضاحات أنظر الملحق الخاص بالمؤشر).

✓المؤشر 2.3.9: حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمّة:

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يرمي إلى مقارنة حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة بميزانية المهمة.

- **دواعي اختيار المؤشر:**تم اعتمادهذا المؤشر للسعي لضمان أفضل فاعلية لبرنامج القيادة والمساندة الذي يعمل على تأمين وظائف الدعم لبرنامج التنمية الدينية وذلك بحسن توظيف الاعتمادات وترشيد استهلاكها ومزيد ربطها بالأنشطة المبرمجة الخاصة بها والمتعلقة بالقيادة والتكوين وتوفير وسائل العمل الضرورية وسائر الأنشطة الأخرى لتحقيق الأهداف المرسومة ضمن الاستراتيجية العامة للمهمّة.

- **مساهمة المؤشرفي تحقيق الهدف:**للمؤشر علاقة عضوية بالهدف المتمثل في ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة إذ أن حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة يجب أن يتماشى من ناحية مع الحجم الجملي لميزانية المهمة دون أن يتجاوزسقف الـــ 15 بالمائة ومن ناحية أخرى مع المهام الموكولة للبرنامج المذكور وذلك بالعمل على حسن توظيف الاعتمادات وترشيد استهلاكها بما يحقق النجاعة والفاعلية ويمكّن من تحقيق الأداء وبلوغ الأهداف المرسومة.

✓ تقديرات المؤشر 2.3.9:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشّر 9-3-2: **حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة:** ويتمثل في مقارنة حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة بميزانية المهمة.	%	10,63	11,81	11,34	11,12	11,10

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

شهد حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة انخفاضا بالنسبة لسنة 2021 ليبلغ 10,63 بالمائة مقابل 12,21 بالمائة مقدّرة بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة.

وتعتبر هذه النسبة مقبولة حيث هي دون 15 بالمائة. ويرجع ذلك إلى حرص المهمّة على ضمان أفضل فاعلية لبرنامج القيادة والمساندة من خلال حسن توظيف الاعتمادات المتعلقة بالأجور ومصاريف التسيير وترشيد استهلاكها مع تأمين الدعم الضروري لبرنامج التنمية الدينية (لمزيد من الإيضاحات أنظر الملحق الخاص بالمؤشر).

✓ المؤشر 3.3.9: كلفة التسيير بحساب العون:

- **تعريف المؤشر**: هو مؤشر يهدف إلى معرفة كلفة التسيير بحساب العون الواحد. وذلك بالعمل على متابعة كلفة نفقات التسييرمقارنة بالعدد الجملي للأعوان بهدف ترشيد نفقات التسييرلكل عون.
- **دواعياختيار المؤشر:**في إطار الاستعداد لإرساء المحاسبة التحليلية بالإدارات العمومية تماعتماد هذا المؤشر قصد متابعة كلفة نفقات التسيير مقارنة بالعدد الجملي للأعوان وبالتالي العمل على مزيد ترشيد نفقات التسيير من خلال العديد من الإجراءات
- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** المؤشر في علاقة مباشرة مع الهدفالمتمثل فيضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة إذ متابعة كلفة التسيير بحساب العون الواحد تمكّن من ترشيد نفقات التسيير وبالتالي ضمان ديمومة الميزانية وحسن توظيف استعمال الاعتمادات وذلك على سبيل المثال بـــــ:
  - التحكم في كلفة التزويد بالمعدات والتجهيزات والأثاث.
  - ترشيد استهلاك الطاقة وحسن التصرف في أسطول السيارات.
  - التحكم في نفقات الاستقبالات والإقامة والمهمات بالخارج.

✓ تقديرات المؤشر3.3.9:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشّر 9-3-3: **كلفة التسيير بحساب العون:** ويتمثل في الكلفة الجماية لنفقات التسيير / عدد الأعوان	الدينار	**21,36**	**26,90**	**21,50**	**21,40**	**21,35**

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

تبلغ كلفة التسيير بحساب العون الواحد21,850دينار سنة 2021ومن المتوقّع أن تبلغ هذه الكلفة سنة 2022ما قدره26,900دينار وذلك راجع إلى ارتفاع كلفة نفقات التسيير. ومن المؤمل أن يستمر العمل على التخفيض في هذه الكلفة خلال سنتي 2024 و2025 وذلك

بالعمل على مزيد ترشيد نفقات التسيير(لمزيد من الإيضاحات أنظر الملحق الخاص بالمؤشر).

2.2-تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 06:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
برنامج القيادة والمساندة	1-تحسين حوكمة المهمة	المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية 90%	1- القيادة	1.647 أ. د	-قيادة ومتابعة مختلف الأعمال المتعلقة بإرساء التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة. - الشروع في أشغال إرساء الرقابة الداخلية بالوزارة.
		المؤشر 2.1.9: نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة سنويا 50%			- التحيين الدوري لمحتوى المواقع الرسمية للمهمة وتحسين سياستهاالإتصالية.

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
برنامج القيادة والمساندة	**2- إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص.**	**المؤشر 1.2.9: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بكتلة الأجور 18 أ. د**	**2- الدّعم**	**16.493 أ. د**	-التحكم في تطوّر كتلة الأجور على المستويين المركزي والجهوي بـــ: - متابعة المسار المهني للأعوانوحسن تقدير الحاجيات لبرمجة المناظرات الخارجية للانتداب والمناظرات الداخلية للترقية، - التدقيق في ضبط كتلة الأجور التقديرية بعنوان السنة بالأخذ بعين الاعتبار ما يلي: * تكلفة الأعوان الوافدين الجدد (انتدابات جديدة، نقل إلى الوزارة وإلحاق لدى الوزارة) والمغادرين (تقاعد، نقل إلى وزارات أخرى، الحاق لدى وزارات أخرى، إحالة على عدم المباشرة، انقطاع نهائي عن العمل ...)، * كلفة التدرج والترقية،والإدماج،والتكليف بخطط وظيفية. * الزيادات في الأجورا لمحتملة أو المرتقبة، وذلك لغاية ضبط كتلة الأجور التقديرية الجملية لكامل الوزارة المدرجة في وثيقة المشروع السنوي للقدرة على الأداء ومقارنتها لاحقا بكتلة الأجورالجملية الحقيقية التي تحملتها ميزانية

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
					الوزارة بعنوان السنة.
برنامج القيادة والمساندة	2- إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص.	المؤشر 1.2.9: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بكتلة الأجور 18 أ. د	2- الدّعم		المتابعة الدقيقة والمستمرة لنسق تطور كتلة الأجور مع تقديم التحاليل الضرورية (تفسير العناصر المؤثرة في ارتفاع أو انخفاض كتلة الأجور) عند وجود فوارق مهمة بين تقديرات وإنجازات الأجور.
		المؤشر 2.2.9: نسبة الموظفين المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال. 10%			- إحكام تحديد حاجيات التكوين خاصة في ظل غياب الإنتدابات الجديدة بالنسبة للمجالات ذات الأولوية التي يقع تحديدها بالمناشير بالتنسيق مع الهياكل المعنية لضمان الفاعلية والنجاعة المطلوبة. - العمل على تطوير الأنشطة التكوينية وملائمتها مع المتطلبات المهنية للإعوان. - متابعة وتقييم العمليات التكوينية بالتنسيق مع مختلف الإدارات المعنية. - احترام مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص عند التعهد بتكوين و رسكلةالأعوان.

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
برنامج القيادة والمساندة	**3- ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.**	**المؤشر 1.3.9: الفارق بين تقديراتوإنجازات الميزانية 850 أ.د**	**2- الدّعم**		-المتابعة الدورية لإستهلاكالاعتمادات باستخراج الكشوفات الإحصائية من منظومة أدب لاتخاذ الإجراءات اللازمة والقيام بالتعديلات الضرورية لتقليص الفارق بين التقديرات والإنجازات. - إعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها بالتنسيق مع مختلف المتدخلين. -تنفيذ الميزانية وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل ووفقا للبرمجة السنوية المحدّدة مع الحرص أن تكون النفقات مطابقة للأشغال التحضيرية للميزانية. - دراسة جميع الإشكاليات النّي تحول دون استهلاك اعتمادات الإستثمار. - متابعة صرف الإعتمادات المحالة على المجالس الجهوية بعنوان صيانةوتأثيث وتهيئة الجوامع والمساجد. - وضع الإعتمادات على ذمة كل رئيس برنامج مع ضمان احترام أسقف النفقات في إطار الرقابة المعدّلة.

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
برنامج القيادةوالمساندة	**3- ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.**	**المؤشر 2.3.9: حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمّة.** **% 11,81**	**2- الدّعم**		- حسن توظيف وإعادة توظيف الموارد البشرية بمختلف المصالح الراجعة بالنظر للمهمة قصد الرفع من الأداء وبلوغ الاستغلال الأمثل لهذه الموارد. - توفير المعدات والتجهيزات الضرورية لعمل مختلف المصالح بما يضمن عدم الإخلال بالسير العادي للعمل ويساهم في الرفع من الأداء والانصاف وتكافؤ الفرص. - الإشراف على مختلف المصالح وتنسيق عملها للرفع من المردودية وتحقيق النجاعة والفاعلية،

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
برنامج القيادةوالمساندة	**3- ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.**	**المؤشر 3.3.9: كلفة التسيير بحساب العون 26,900 د**	**2- الدّعم**		- ترشيد إستهلاك المواد الإستهلاكية من مستلزمات ورقيةومكتبية ومعدات إعلامية وآلات نسخ وفاكس بترشيد سلوكيات الإستهلاكوالإستعمال داخل مصالح المهمة. - تشجيع الرقمنة في المعاملات الإدارية والعمل على تركيز منظومة التصرف في المراسلات الإدارية للتقليص من إستهلاك الورق. - مزيد العمل للتحكم في مصاريف الإستقبالات والإقامة والمهمات في الخارج. -مزيد العمل على ترشيد إستهلاك الطاقة بتركيز أجهزة في التحكم في توقيت إستغلال شبكة التكييف والتحكم في شبكة الإنارة بالفضاءات العامة بإستعمال الفوانيس المقتصدة. - مزيد إحكام التصرف في وسائل النقل من خلال تكثيف عمليات الرقابة على السيارات الإدارية وخاصة على مستعمليها لتفادي التجاوزات التي من شأنها أن تكلف الإدارة تكاليف باهضة في عمليات الإصلاح والصيانة. - إتخاذ الإجراءات اللازمة لتجهيز سيارات المصلحة بمنظومة GPS. - الصيانة الدورية للسيارات مع الإسراع بإجراءات التفويت في السيارات التي أصبحت غير قابلة للإستعمال وذلك للتخفيض في

					مصاريف الصيانة.
المجموع			**18.140**		

3) الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025):

جدول عدد 03:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	إنجازات 2021	ق م التعديلي (1)2022	تقديرات 2023 (2)	الفارق	
				(1)-(2)	النسبة %
نفقات التأجير	3.203	3.570	3.100	-470	-13,16
نفقات التسيير	1.896	1.800	1.850	50	2,77
نفقات التدخلات	10.732	11.700	11.700	0	0
نفقات الإستثمار	71	1.366	1.490	124	9,1
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع	15.902	18.436	18.140	-296	-1,6

جدول عدد 04:
إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

البيان	إنجازات 2021	ق م التعديلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025

نفقات التأجير	3.203	3.570	3.100	3.740	4.650
نفقات التسيير	1.896	1.800	1.850	1.900	2.550
نفقات التدخلات	10.732	11.700	11.700	11.810	13.000
نفقات الإستثمار	71	1.366	1.490	1.550	1.800
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	15.902	18.436	18.140	19.000	22.000
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	15.902	18.436	18.140	19.000	22.000

الوحدة: ألف دينار

تطورت تقديرات النفقات المضمنة بإطار النفقات متوسط المدى (2023-2025) لبرنامج القيادة والمساندة كما يلي:

1- نفقات التأجير والتسيير:

وقع الترفيع بتدريجيا في تقديرات نفقات التأجير من 3.570 أد سنة 2022 إلى 4.650 أد سنة 2025 أما بالنسبة لنفقات التسيير فقد وقع الترفيع فيها من 1.800أ. د سنة 2022 إلى 2.550أ. د سنة2025. وتعتبر تقديرات المبالغ المرصودة لنفقات التأجير والتسيير على المدى المتوسط ضعيفة حيث إن المهمة ستعمل من ناحية على الضغط على

نفقات التسيير من خلال إحكام التصرف فيها وترشيد استهلاكها ومن ناحية أخرى على حسن توظيف الاعتمادات المتعلقة بالأجور.

كما ستعمل الوزارة على مزيد التحكم في الحجم التقديري لكتلة الأجور من خلال العمل على التخفيض في قيمتها في الفترة المتراوحة بين 2023-2025 لتبلغ 18 أ.د سنة 2022 و10 أ.د سنتي2024و2025وذلك بحسن تقديرها لجميع العوامل التي تؤثر في تطوّرها بعنوان السنة المعنية (تأثيرات الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية، عامل التدرج، عامل الترقية، الإدماج والتكليف في الخطط الوظيفية إلخ.....)

2- نفقات التدخل العمومي والاستثمار:

وقع الترفيع في نفقات التدخل تدريجيا من 11.700 أد سنة 2022 إلى 13.000 أد سنة 2025.أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد وقع الترفيع فيها من 1.565 أد سنة 2022 إلى 1.800 أد سنة 2025.

الملاحق

بطاقات مؤشرات الأداء

لبرنامج التنمية الدينية

بطاقة مؤشرالأداء:
نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الجهوي والوطني

رمز المؤشر:رقم البرنامج / /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-1

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **الهدف 1-1:** تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.
2- **تعريف المؤشر**:معرفة عدد المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستويين الجهوي والوطني وذلك بالرجوع لآخر نشرية شهرية للإحصائيات للمعهد الوطني للإحصاء.
3- **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر فاعلية.
4 – **نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج)**: مؤشر نتائج.
5-**المؤشرفي علاقة بالنوع الإجتماعي(مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي/مؤشر غير مراعي ...)**: غير مراعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الجوامع والمساجد بكل ولاية خلال السنة الماضية مقارنة بعدد سكان بالولاية (وقع اعتماد آخر نشرية شهرية للإحصائيات للمعهد الوطني للإحصاء).

2- **وحدة المؤشر:** ألف ساكن

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارات الجهوية للشؤون الدينية، النشرية الشهرية للإحصائيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء.

4- **تاريخ توفر المؤشر:**سنويا.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):0,564** بالألف سنة 2025.

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية والإطارات المسجدية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرقيسالأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشّر 1-1-1: نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني والجهوي.	ألف ساكن %	0,574	0,538	0,547	0,556	0,564

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يرتبط تطوّر عدد المعالم الدينية على المستوى الوطني بتطوّر عدد السكان حيث يزداد عدد السكان سنويا بحوالي 125.000 نسمة أي بنسبة 1,03 % مقارنة بنسبة تطوّر عدد المعالم الدينية التي تقدّر بـ 2,60 %.وهو ما يستوجب توفير جامع لكل 2000 ساكنا وذلك بتكثيف التنسيق مع الولايات التي لا يتماشى عدد المعالم الدينية بها مع كثافتها السكانية لتيسير إقامة الشعائر الدينية لمتساكنيها و إعطائها الأولوية في إسناد تراخيص البناء أو ترسيم الجوامع والمساجد وتسوية الوضعيات والإشكاليات العقارية المتعلقة بعمليات البناء إن وجدت.

وتجدر الإشارة أن قيمة المؤشرعلى المستوى الوطني لاتكونلهادلالةكبرى إن لم يقع احتسابه على المستوى الجهوي لنتمكّن من رصد اختلال التوازن الجهوي الموجود بين

الولايات وذلك للتدخل قصد تحسين وضعياتها بإعطائها الأولوية في ترخيص البناء أو ترسيم الجوامع والمساجد.

3- تحديد أهم النقائص))limitesالمتعلقة بالمؤشر:

هو مؤشر يأخذ بعين الاعتبار جميع الفئات العمرية بقطع النظر عن ديانة الأفراد (مسلمين أو غير مسلمين).

بطاقة مؤشرالأداء:
النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والـتأثيث

رمز المؤشر: رقم البرنامج/ رقم الهدف /رقم المؤشر: **1-1-2**

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1-1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.

2- تعريف المؤشر: هو مؤشر يمكّن من معرفة عدد المعالم الدينية ذات الأولوية التي ستشملها أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث خلال السنة مقارنة بالعدد الجملي للمعالم الدينية ذات الأولوية والمقصود بها المعالم الدينية التي تهدّد بالسقوط أو التي تستوجب حالتها الإنشائية تدخلا عاجلا لضمان سلامة مرتاديها وهي في حاجة ماسّة للتدخّل.

3- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية): مؤشر فاعلية.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5-المؤشرفي علاقة بالنوع الإجتماعي(مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي /مؤشر غير مراعي ...): غير مراعي.

II-التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الجوامع والمساجد ذات الأولوية التي تدخّلت فيها الوزارة أو المبرمج التدخل فيها خلال السنة بالصيانة أو التأثيث أو التجهيز مقارنة بالعدد الجملي للمعالم الدينية ذات الأولوية.

2- **وحدة المؤشر**: %

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارات الجهوية للشؤون الدينية.

4- **تاريخ توفر المؤشر**: كل سداسية.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**:84% سنة 2025.

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**:السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينيةوالإطارات المسجدية.

III-قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرقيسالأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشّر 1-1-2: النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث.	%	82,05	83	83,50	83,75	84

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يبلغ العدد الجملي للجوامع والمساجد في موفى جانفي 2022 ما قدره 6310 معلما دينيا (4949 جامعا و1361 مسجدا). ومن المتوقع أن يبلغ هذا العدد 6474 في موفى ديسمبر من السنة الحالية. وتعتمد الوزارة سنويا قائمة في المعالم الدينية ذات الأولوية بالرجوع إلى حالتها الإنشائية العامة التي تستوجب تدخلا سريعا (مبنى يهدد بالسقوط يشكل خطرا على سلامة المصلين أو يتطلب تدخلا عاجلا وسريعا لوقف تدهور حالته الإنشائية العامة) اعتبارا لمحدودية الاعتمادات المرصودة بالميزانية المخصصة للغرض من ناحية ولضمان نجاعة التدخلات وترشيد استهلاك الاعتمادات من ناحية أخرى (اعتماد بطاقات تقييم تضبط الحالة الإنشائية العامة للمعالم الدينية).

وتعتبر النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث حسنة جدا حيث أنها بلغت سنة 2021 نسبة 82,05 بالمائة ومن المؤمل أن تتطور هذه النسبة لتبلغ 84بالمائة سنة 2025.

تحديد أهم النقائص))limitesالمتعلقة بالمؤشر:

هو مؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار مبالغ الاعتمادات المرصودة للتدخلات في المعالم الدينية.

بطاقة مؤشرالأداء:
نسبة سد الشغورات بالمعالم الدينية

رمز المؤشر: رقم البرنامج/رقم الهدف /رقم المؤشر: **3-1-1**

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1-1:** تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.
2. **تعريف المؤشر:**هو مؤشر يمكّننا من معرفة نسبة سد الشغورات المسجّلة بالمعالم الدينية. والمقصود بالشغورات كل الخطط المسجدية الشاغرة بالمعالم الدينية النشطة والتي لم يقع تسديدها. وتحدث هذه الشغورات على إثر إحداثات جديدة أو تكون متعلقة بشغورات قديمة موجودة بمعالم دينيةوراجعة لسنوات ماضية.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر فاعلية.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5-المؤشرفي علاقة بالنوع الإجتماعي(مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي /مؤشر غير مراعي ...): غير مراعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الشغورات التي تمكنت الوزارة من سدها خلال السنة مقارنة بالعدد الجملي للشغورات بالمعالم الدينية.

2- **وحدة المؤشر: %**

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارات الجهوية للشؤون الدينية.

4- **تاريخ توفر المؤشر:** كل ثلاثية.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):8,40**بالمائة سنة 2025.

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية والإطارات المسجدية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرقيسالأداء	الوحدة	الإنجازات	2202	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشّر 1-1-3: **نسبة سد الشغورات بالمعالم الدينية**	%	17,16	7,80	8	8,20	8,40

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بلغت نسبة سد الشغورات17,16%سنة 2021حيثإنالمهمّة قامت بسد 725 شغورا خلال السنة المعنية من مجموع 4224 شغورا وذلك أساسا بالإلتجاء إلى ضم الخطط حيث أنه لم يقع الترخيص للمهمة في قانون المالية لسنة 2021 في القيام بانتدابات جديدة في الخطط المسجدية.

ويعتبر اللجوء إلى ضم الخطط حلا وقتيا لسد الشغورات حيث يتعذر ذلك في بعض الأحيان لكونه رهين توفر الإطار المسجدي المناسب لتعيينه بالمعلم الديني المراد سد الشغور به.

أما بالنسبة لتقديرات الفترة المتراوحة بين 2022-2025 من المؤمل أن تسجّلاستقرارا حيث إنه سيتم العمل على سد أكثر ما يمكن من الشغورات في الخطط المسجديةبمزيد اللجوء إلى الجمع بين خطتين أو ثلاث خطط كحد أقصى خاصة وأنه لم ترخص وزارة المالية في القيام بأي انتداب جديد في الخطط المسجدية بعنوان سنة 2022.

3- تحديد أهم النقائص(limites)المتعلقة بالمؤشر:

- المؤشر لا يأخذ بعين الإعتبار التوزيع الجغرافي للشغورات للمعالم الدينية بين الولايات وداخل نفس الولاية.

- هو مؤشر عام يدمج كل الخطط المسجدية ولا يتعلق بخطة مسجدية معينة. إذ يحدث أن تسجل الوزارة شغورات كبيرة في خطّة إمام خطيب وشغورات بنسبة أقل في خطة إمام للصلوات الخمس.

بطاقة مؤشرالأداء:
نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي فضاءات مخصصة للنساء

رمز المؤشر:رقم البرنامج / /رقم الهدف /رقم المؤشر: **1-1-4**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1-1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.

2- تعريف المؤشر:هو مؤشر يهدف إلى معرفة نسبة المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصّصة للنساء (فضاءات للصلاة، وميضاة ودورات مياه خاصة بالنّساء) استجابة للحاجيات الخصوصية للمرأة.

3- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية): مؤشر فاعلية.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5- المؤشرفي علاقة بالنوع الإجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي /مؤشر غير مراعي ...): مراعي.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- طريقة احتساب المؤشر: عدد المعالم الدينية التي تحتوي على الفضاءات المخصصة للنساء للسنة المعنية مقارنة بالسنة الفارطة.

2- وحدة المؤشر: %

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للشؤون الدينية.

4- تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة.

5- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):2,07بالمائة سنة 2025.

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية والإطارات المسجدية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرقيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشّر 1-1-4: نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء	%	6,30	2,04	2,05	2,06	2,07

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من المتوقع أن يبلغ العدد الجملي للجوامع والمساجد في موفى ديسمبر 2022ماقدره6474 معلما دينيا، حيث يحتوي 5078 منها على فضاءات مخصصة للنساء (نسبة 78,43 بالمائة من المعالم الدينية). وفي موفى2023 سيبلغ عدد المعالم الدينية 6642 معلما دينيا من بينها 5182 معلما يحتوي على فضاءات مخصصة للنساء. وبالتالي تبلغ نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على مثل هذه الفضاءات المخصّصة 2,04 بالمائة.

ومن المؤمل أن يبلغ عدد المعالم الدينية التي تحتوي على الفضاءات المخصصة للنساء 5400 معلما في موفى2025 وهو ما يقابل ارتفاعا بـ 2,07 بالمائة حيث سيقع العمل من ناحية على تخصيص فضاءات خاصة بالنساء بالمعالم الدينية التي تفتقر لمثل هذه الفضاءات عند القيام بأشغال التهيئة والصيانة ضمن البرنامج السنوي للمهمة في حدود الاعتمادات المرصودة بالميزانية واشتراط توفير فضاءات مخصصة للنساء (بيت للصلاة مع الميضأة ودورات المياه) في ملفات طلب تراخيص بناء المعالم الدينية من ناحية أخرى.

تحديد أهم النقائص(limites)المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف إقبال النساء على أداء الصلوات المفروضة بالجوامع والمساجد خاصة داخل الجمهورية وبالمناطق الريفية باستثناء المدن الكبرى كإقليم تونس الكبرى وصفاقس وسوسة.

بطاقة مؤشرالأداء:
نسبة تطوّرعددالدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضراتوالإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.

رمز المؤشر:رقم البرنامج / /رقم الهدف /رقم المؤشر: **1-2-1**

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **الهدف 1-2**: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال.
2. **تعريف المؤشر**:هو مؤشر يتعلّق بمتابعة نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضراتوالإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج (بما في ذلك الإرشاد الديني في موسم الحج).
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر فاعلية.

4– نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5- المؤشرفي علاقة بالنوع الإجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي /مؤشر غير مراعي ...): غير مراعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية (التي يقوم بها الوعاظ والأئمة الخطباء والمتفقدين ومدرسي آفاق) والمحاضراتوالإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج للسنة الحالية مقارنة بالسنة المنقضية.
2. **وحدة المؤشر**: %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: المعهد الأعلى للشريعة بتونس والإدارات الجهوية للشؤون الدينية.
4. **تاريخ توفر المؤشر**: كل ثلاثية.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 11,70 % سنة2025.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية والإطارات المسجدية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرقيسالأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشّر 1-2-1: **نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضراتوالإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.**	**%**	**8,34**	**10,50**	**11**	**11,50**	**11,70**

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجّل مجموع الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية (سجون، مراكز إصلاح، دور مسنّين ...) والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج المنجزة في موفى سنة 2021 من قبل الائمة الخطباء ومدرسي آفاق ومتفقدي الشؤون الدينية تطوّرا يقدّر بـ 8,34 بالمائة وهو ما يمثل قرابة ضعف ما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة.

ويفسّر هذا الارتفاع بالتخفيض في مدة غلق الجوامع والمساجد سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 بسبب تحسن الوضع الوبائي مما أدى إلى ارتفاع عدد الدروس والمحاضرات الدينية ومختلف الأنشطة الأخرى في إطار التوعية والإرشاد الديني.

ومن المنتظر أن تتحسن هذه النسبة سنة 2022 لتبلغ 10,50 وأن يتواصل هذا الارتفاع خلال سنوات 2023و2024و2025.

3- تحديد أهم النقائص))limitesالمتعلقة بالمؤشر:

هو مؤشر عام كمّي لا يأخذ بعين الاعتبار مضمون ومحاور الدروس بالجوامع والمساجد.

-نقص في الوعاظ (المتفقدين) والأئمة من ذوي الكفاءة العلمية التي تخول لهم إلقاء محاضرات وتنظيم دروس دينية بالجوامع والمساجد.
- عزوف البعض من ذوي الكفاءة عن هذه المهام.

بطاقة مؤشرالأداء:
نسبة تطورعدد الكتاتيب على المستوى الوطني

رمز المؤشر:رقم البرنامج / رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-2

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1-2: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال.

2- تعريف المؤشر: هو مؤشر يهدف إلى معرفة نسبة تطوّر عدد الكتاتيب على المستوى الوطني لتقدير مدى استجابة العدد الموجود لحاجيات الأطفال دون السادسة من العمر من التربية بالكتايب.

3- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية): مؤشر فاعلية.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5- المؤشرفي علاقة بالنوع الإجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي /مؤشر غير مراعي ...): غير مراعي

II -التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الكتاتيب على المستوى الوطني بعنوان السنة المعنية مقارنة بالسنة المنقضية.
2. **وحدة المؤشر: %.**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارات الجهوية للشؤون الدينية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** كل ثلاثة أشهر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 3,56 بالمائة سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية والإطارات المسجدية.

III -قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرقيسالأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025

المؤشّر 1-2-1: نسبة تطوّرعدد الكتاتيب على المستوى الوطني	%	3,52	3,53	3,54	3,55	3,56

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة تطور عدد الكتاتيب على المستوى الوطني 3,52 بالمائة سنة 2021مقارنة بسنة 2020، حيث بلغ العدد الجملي للكتاتيب في موفى السنة المعنية 1967كتابا. أما بالنسبة لسنوات 2022-2025من المتوقع أن تسجل هذه النسبة تطورا طفيفا نظرا للوضع العام للمالية العمومية حيث لم يتم الترخيص للمهمة في القيام بانتدبات جديدة.

واستجابة لطلبات فتح كتاتيب جديدة تلجأ الوزارة في حدود الإمكانيات المتاحة على ضم الخطط.

وستحرص المهمة في سنوات 2022 -2025 على إعطاء الأولوية في الترخيص لبناء أو فتح الكتاتيب للجهات التي تكون فيها نسبة التغطية ضعيفة مقارنة بعدد الأطفال والتدخل في الكتاتيب غير المؤهلة للعملية التربوية من أجل تهيئتها وترميمها.

أهم النقائص))limitesالمتعلقة بالمؤشر:

- هو مؤشر عام لا يأخذ بعين الاعتبار العديد من الجوانب منها المناهج المعتمدة في تعليم الأطفال الصغار.

لمزيد إعطاء المؤشر أكثر مدلولية، يجب اعتماده على المستوى الجهوي لرصد الجهات التي تكون فيها نسبة التغطية بالكتاتيب ضعيفة مقارنة بعدد الأطفال دون الست سنوات. وهو ما ستعمل الوزارة على القيام به سنة 2022.

بطاقات مؤشرات الأداء
لبرنامجالقيادة والمساندة

بطاقة مؤشرالأداء:
نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية سنويا.

رمز المؤشر:رقم البرنامج / رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-1-1**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:الهدف 9-1:** تحسين حوكمة المهمة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يهدف سنويا إلى معرفة نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية والتي تخصّ العديد من لجان القيادة الإستراتيجية الموجودة أو التي تم تركيزها بالوزارة والمتمثلة في لجنة القيادة ومتابعة الإصلاحات بالوزارة، لجنة قيادة أداء البرامج، لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ولجنة قيادة إرساء الرقابة الداخلية ولجنة متابعة أشغال إدراج النوع الإجتماعي.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر نجاعة.
4. **– نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج)**: مؤشر نتائج.

5- المؤشرفي علاقة بالنوع الإجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي /مؤشر غير مراعي ...): مراعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر**:مجموع القرارات والتوصيات المتخذة من قبل مختلف اللجان والتي وقع تنفيذها من جملة القرارات والتوصيات المتخذة من قبل مختلفاللجان المذكورة.
2. **وحدة المؤشر**:%.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر**:آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**:88 بالمائة سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**:السيدة هاجر الختالي،رئيسة الديوان.

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشّر 9-1-1: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية سنويا.	%	80	82	84	86	88

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تعتبر نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء التصرف في الميزانية حسب الأهداف مرضية جدا ومن المؤمل أن يتواصل تطورها بنسق تصاعدي لتبلغ 88بالمائة سنة 2025.

وستسعى الوزارة إلى تفعيل بقية لجان القيادة ذات الأولوية المتمثلة في لجنة قيادة ومتابعة الإصلاحات بالوزارة، لجنة قيادة أداء البرامج ولجنة قيادة إرساء الرقابة

الداخلية ولجنة متابعة أشغال إدراج النوع الإجتماعيمع المحافظة على النسق التصاعدي لهذا المؤشر.

تحديد أهم النقائص(limites)المتعلقة بالمؤشر:

كثرة اللجان قد تعيق عمل البعض منها (تداخل في المشمولات).

بطاقة مؤشرالأداء:
نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة سنويا

رمز المؤشر:رقم البرنامج / رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-1-2**

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:الهدف 9-1-1:** تحسين حوكمة المهمة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر **يعكس مدى فاعلية السياسة الاتصالية للمهمة مع جميع المتعاملين** معها تكريسا لخاصية الإدارة المفتوحة التي تعمل على تعزيز الشفافية وتوحيد سبل وإجراءات نفاذ العموم إلى المعلومة والوثائق الإدارية التي بحوزة الهياكل العمومية.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر فاعلية.
4. **– نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج):** مؤشر نتائج.
5. **المؤشرفي علاقة بالنوع الإجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي /مؤشر غير مراعي ...):**غير مراعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد زيارات العموم للمواقع الرسمية للمهمة بالنسبة للسنة المعنية مقارنة بعدد زيارات العموم للمواقع الرسمية للمهمة بالنسبة للسنة المنقضية.
2. **وحدة المؤشر: %**.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.

القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):80بالمائة سنة **2025**.

5. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**:السيدة هاجر الختالي، رئيسة الديوان.

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. -سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرقيسالأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشّر 9-1-2: نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة.	%	312	70	75	78	80

2. -تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تجدر الإشارة في هذا الإطارأن هذا المؤشر يضم جميع المواقع العمومية للمهمة والتي تضم إلى جانب الموقع الرسمي للوزارة موقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك).

وقد سجّلت نسبة تطوّر عدد زيارات المواقع العمومية ارتفاعا ملحوظا سنة 2021 (213%) مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة (37%) أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 575% إذ بلغ عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة 312.174 زائرا (176.000 زائرا بالنسبة للموقع الرسمي للوزارة و136.174 بالنسبة لصفحة الفايسبوك).

ويفسّر هذا التباين الملحوظ بين ما تم تقديره وما تم إنجازه في أن تقديرات المهمة اعتمدت فقط على عدد زيارات صفحة الفايسبوك الرسمية للوزارة حيث لم يتسن لها الحصول على المعطيات الإحصائية الخاصة بموقع الواب الرسمي للوزارة بالنسبة للفترة المتراوحة بين 2019-2020 وذلك لأسباب فنية إذ أن الصياغة الفنية للموقع المذكور لم تتح لنا ذلك وقد وقع تدارك الأمر سنة 2021 حيث عملت المصالح المختصة بالوزارة على تطوير الموقع في صياغة جديدة.

ويبيّن ارتفاع نسبة تطوّر زيارات المواقع العمومية للمهمّة لسنة 2021نجاح السياسة الاتصالية المتبعة والتفاعل الإيجابي لجميع المتعاملين معها تكريسا لمبدأ الإدارة المفتوحة

التي تعمل على تعزيز الشفافية وتوحيد سبل وإجراءات نفاذ العموم إلى الوثائق الإدارية التي بحوزتها وذلك من خلال توفير جميع المعطيات والمعلومات المحينة والدقيقة المتعلقة بقطاع الشؤون الدينية.
ومن المنتظر أن يتواصل هذا الإرتفاع في عدد الزوّار ليسجّل نسبة تطوّر تقدّر بـ 70 بالمائة سنة 2022.
وستسعى المهمة إلى مزيد العمل على تحسين سياستها الاتصالية مع جميع المتعاملين معها تكريسا للإدارة المفتوحة لهدف تعزيز الشفافية وتوحيد سبل وإجراءات نفاذ العموم إلى المعلومة والوثائق الإدارية التي بحوزتها وذلك بتوفير

جميع المعطيات والمعلومات المحينة والدقيقة المتعلقة بالقطاع الديني لتبلغ نسبة تطور زيارات المواقع العمومية للمهمة 78بالمائة سنة 2024 و80 بالمائة سنة 2025.

3. تحديد أهم النقائص))limitesالمتعلقة بالمؤشر:

تبقى نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بخاصيات البيانات الواردة بها والتي يجب أن تتسم بالمصداقية والوضوح والدقة وأن تكون محينة حتى تكسب الثقة المتعاملين معها.

بطاقة مؤشرالأداء:
الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بكتلة الأجور

رمز المؤشر:رقم البرنامج / رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-2-1**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:الهدف 9-2**: إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص.
2. **تعريف المؤشر:**هو مؤشر يعمل على متابعة الفارق بين التقديرات (كتلة الأجور المدرجة بميزانية المهمة بقانون المالية للسنة المعنية) والإنجازات (كتلة الأجور الجملية الحقيقية التي تحملتها ميزانية الوزارة بعنوان السنة المعنية) قصد ترشيد استهلاك الاعتمادات والتوظيف الأمثل للموارد المالية في ظل الأزمة الاقتصادية والصحيّة التي تواجهها تونس.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر نجاعة.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5- المؤشرفي علاقة بالنوع الإجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي /مؤشر غير مراعي ...):غير مراعي.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:**الفارق بين كتلة الأجور المدرجة بقانون الميزانية وكتلة الأجور الجملية الحقيقية التي تحملتها ميزانية الوزارة بعنوان السنة المعنية.
2. **وحدة المؤشر:**%.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: **10 أد**سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيدة هاجر الختالي،رئيسة الديوان.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرقيسالأداء	الوحدة	الإنجازا	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشّر 9-2-1: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بحجم كتلة الأجور.	أ.د	**2.907**	**18**	**14**	**10**	**10**

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجّل الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بحجم كتلة الأجور ارتفاعا ملحوظا سنة 2021 مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة إذ بلغ 907.2 أد. ويفسّر ذلك بعدم خلاص المساهمات المحمولة على المشغل وعلى الأعوان بالنسبة للإطارات المسجدية المتفرغين والمنخرطين في الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية المتمتعين بالتغطية الاجتماعية ابتداء من 01 جانفي 2021 طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 762 لسنة 2020 المؤرخ في 31 أوت 2020 المتعلق بالتغطية الاجتماعية للإطارات المسجدية.

ويرجع ذلك لصعوبات فنية على مستوى منظومة انصاف لتفعيل تاريخ بداية الانتفاع علاوة على ضرورة التثبت في قائمة الإطارات المسجدية المخوّل لها التمتع بالتغطية الاجتماعية مما تطلّب إجراء تقاطعات مع الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومصالح وزارة المالية مع الإشارة أن هذه الإطارات كانت قبل بداية انتفاعها بالتغطية الاجتماعية طبقا للأحكام الأمر الحكومي المذكور تتمتّع بالتغطية الصحية حسب نظام التعريفة المنخفضة أو نظام العلاج المجاني.

ومن المؤمل أن يكون الفارق بين التقديرات والإنجازات المرتقبة المتعلقة بكتلة الأجور لسنة2022ضعيفا نتيجة حرص الوزارة على التحكم في كتلة الأجور من خلال حسن تقديرها لجميع العوامل التي تؤثر في تطوّرها (تأثيرات الزيادة في الأجور

بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية، عامل التدرج، عامل الترقية،الإدماج والتكليف في الخطط الوظيفية الخ.....).
وتعمل المهمة على مزيد تحسين هذا المؤشر من خلال مزيد التخفيض في قيمته ليبلغ 14 أد بحلول 2023 ويستقرّ في حدود 10 أد سنتي 2024-2025 وذلك بمزيد التحكّم في جميع العوامل التي تؤثر في كتلة الأجور.

3- تحديد أهم النقائص))limitesالمتعلقة بالمؤشر:

تبقى مسألة التحكم في الأجور من أهم المشاكل التي تواجهها المالية العمومية بتونس أمام ضرورة التحكم في عجز ميزانية الدولة من ناحية الذي لا يتماشى مع تنامي الطلبات في مختلف القطاعات نتيجة تدهور قيمة الدينار وغلاء الأسعار وصعوبة التحكم في التضخم الماليمن ناحية أخرى.

بطاقة مؤشرالأداء:
نسبة الموظفين المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال.

رمز المؤشر:رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-2-2**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 9-1-2: إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص.

2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يرمي إلى معرفة نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال كالإعلامية والتصرف الإداري الحديث والتصرف في الميزانية حسب الأهداف.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة/ مؤشر نجاعة/مؤشر فاعلية):** مؤشر نجاعة.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5- المؤشرفي علاقة بالنوع الإجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي /مؤشر غير مراعي ...): مراعي.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** يتمثل في حاصل عملية قسمة عدد الموظفين المتكونين في المجالات ذات الأولوية على العدد الجملي للموظفين بالنسبة للنساء والرجال.
2. **وحدة المؤشر:** %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة.**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** **16%** سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة هاجر الختالي،رئيسة الديوان.

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2021		2022	2023	2024
المؤشّر 9-2-2: نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال:	%	**6,26**	**10**	**12**	**15**	**16**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

تعتبر نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية سنة 2021 مقبولة مقارنة بما وقع تقديره في المشروع السنوي للأداء لنفس السنة (10 بالمائة). ومن الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة هي ارتفاع كلفة الدورة التكوينية المتعلقة بالقيادة الإدارية المنجزة لفائدة المديرين الجهويين للشؤون الدينية بكلفة تقارب 13 أد.

ولعلّ من أهم الإشكاليات التي تعترض تحقيق هذا الهدف صعوبة الملائمة في الوقت الحاضر في ظل ظروف المالية العمومية بين المهارات والحاجيات نظرا لغياب الإنتدابات الخارجية للمهمة وعدم تحمّس الأعوان في مهمّات أخرى (وزارات) للنقلة أو الإلحاق لدى مهمة الشؤون الدينية. ويتعين التفكير في إعادة توظيف الأعوان للملائمة قدر الإمكان بين المهارات والحاجيات. ويبقى ذلك رهين توفّر المهارات المطلوبة لسد الحاجيات الخصوصية.ومن المؤمل أن تشهد هذه النسبة ارتفاعا لتبلغ 10 بالمائة سنة 2022 و12 بالمائة سنة 2023 و16 بالمائة سنة 2025.

وأمام ارتفاع تكلفة التكوين ومحدودية الإعتمادات المرسمة للغرض بالميزانية ستسعى المهمة إلى الالتجاء للتكوين عن بعد من ناحية والاعتماد على الموارد البشرية الذاتية من ناحية أخرى (التكوين عن بعد الخاص بالإدارات الجهوية للشؤون الدينية من قبل وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف) مع الحرص على احترام مبدأ تكافؤ الفرص للحد من الفوارق بين النساء والرجال في مجالات التكوين ذات الأولوية.

3. النقائص ()limitesالمتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الاعتمادات المخصصة للتكوين.
- الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد جراء جائحة كورونا أثرت بصفة مباشرة على تنفيذ مخطط التكوين المبرمج لسنة 2020 والتي سيكون لها تأثيرات على المدى المتوسط.
- غياب منظومة متابعة وتقييم ومراقبة لضمان جودة العمليات التكوينية قصد العمل على مراجعة الأنشطة التكوينية المبرمجة وملائمتها للحاجيات الفعلية للموظفين بالنسبة لجميع الأسلاك قصد تعزيز كفاءتهم ومهاراتهم وقدرتهم على الأداء في ظل غياب الانتدابات الجديدة.

بطاقة مؤشرالأداء:
الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية

رمز المؤشر: رقم البرنامج / /رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-3-1**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **الهدف 9-3:** ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّن من معرفة الفارق بين التقديرات الجملية للمهمة المتعلقة بنفقات التأجيرالعمومي ونفقات التسييرونفقاتالاستثمار والإنجازات الحقيقية بالنسبة لنفس النفقات.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية):** مؤشر نجاعة.
4. **– نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج):** مؤشر نتائج.
5. **المؤشرفي علاقة بالنوع الإجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي /مؤشر غير مراعي ...):** غير مراعي.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:**يتمثل في الفارق بين تقديرات الميزانية التي تتضمن نفقات التأجير والتسيير ونفقات الاستثمار والإنجازات الفعلية بعنوان السنة.
2. **وحدة المؤشر:%.**

3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:**آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: **730**أ.دسنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**السيدة هاجر الختالي،رئيسة الديوان.

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشّر 9-3-1: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية: ويتمثل في الفارق بين التقديرات الجملية للمهمة المتعلقة بنفقات التأجيرالعمومي ونفقات التسييرونفقاتالاستثمار والإنجازات الحقيقية بالنسبة لنفس النفقات.	أ.د	4.664	850	800	750	730

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجّل الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية ارتفاعا سنة 2021 مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة ما قيمته 4.664 أد. ويفسّر ذلك أساسا بـــــ:

- عدم صرف مبلغ 150 ألف دينارلدفعا مخصصة للدراسات المتعلقة بتهيئة مقر المهمة ومبلغ 300 ألف دينار لاقتناء سيارات مصلحة على إثر إخلال المزود بالتزاماته التعاقدية سنة 2021.
- عدم خلاص المساهمات المحمولة على المشغل وعلى الأعوان بالنسبة للإطارات المسجدية المتفرغين والمنخرطين في الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية المتمتعين بالتغطية الاجتماعية ابتداء من 01 جانفي 2021 طبقالأحكام الأمر الحكومي عدد 762 لسنة 2020 المؤرخ في 31 أوت 2020 المتعلق بالتغطية الاجتماعية للإطارات المسجدية للأسباب الآنفة الذكرالمذكورة أعلاه.

وستعمل المهمة خلال الفترة 2022-2025 على الحد من الفارق بين التقديرات والإنجازات ليقع التخفيض فيه تدريجيا من 850 أ.د متوقعا سنة 2022 إلى 730 أ.د سنة 2025.

3- تحديد أهم النقائص))limitesالمتعلقة بالمؤشر:

هو مؤشر عام وإجمالي لا يأخذ بعين الإعتباركيفية وطريقة الإنجاز.

بطاقة مؤشرالأداء:
حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-3-2**

I -الخصائص العامة للمؤشر:

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:الهدف 9-1-3:** ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يرمي إلى مقارنة حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة. بميزانية المهمة.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية):** مؤشر نجاعة.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5-المؤشرفي علاقة بالنوع الإجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي /مؤشر غير مراعي ...):غير مراعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. **طريقة احتساب المؤشر:**حاصل قسمة ميزانية برنامج القيادة والمساندة على مجموع ميزانية المهمة.
2. **وحدة المؤشر:%.**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:**آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 11,10%سنة 2025.**

6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيدة هاجر الختالي،رئيسة الديوان.

3-قراءة في نتائج المؤشر:

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرقيسالأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشّر 9-3-2: **حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة:** ويتمثل في مقارنة حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة بميزانية المهمة.	%	10,63	11,81	11,34	11,12	11,10

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

شهد حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة انخفاضا بالنسبة لسنة 2021 ليبلغ 10,63 بالمائة مقابل 12,21 بالمائة مقدّرة بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة.

وتعتبر هذه النسبة مقبولة حيث هي دون 15 بالمائة. ويرجع ذلك إلى حرص المهمّة على ضمان أفضل فاعلية لبرنامج القيادة والمساندة من خلال حسن توظيف الاعتمادات المتعلقة بالأجور ومصاريف التسيير وترشيد استهلاكها مع تأمين الدعم الضروري لبرنامج التنمية الدينية.

ومن المؤمل أن يستمر العمل على التخفيض في هذه النسبة من 11,81سنة 2022إلى 11,10سنة 2025 من خلال حسن توظيف الاعتمادات وترشيد استهلاكها.

3. **تحديد أهم النقائص (limites)ا لمتعلقة بالمؤشر:**

تبقى مسألة التحكم في حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة (لا يتجاوز نسبة 15بالمائة) مرتبطة ارتباطا وثيقا بمزيد الحرص على حسن توظيف الإعتمادات المتعلقة بالأجور ومصاريف التسيير وترشيد استهلاكها.

بطاقة مؤشرالأداء:
كلفة التسيير بحسا ب العون

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: **3-3-9**

1-الخصائص العامة للمؤشر:

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**الهدف 9-1-3: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يهدف إلى معرفة كلفة التسيير بحساب العون الواحد. فهو يعمل على متابعة كلفة نفقات التسييرمقارنة بالعدد الجملي للأعوان بهدف ترشيد نفقات التسييرلكل عون.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية):** مؤشر نجاعة.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5- المؤشرفي علاقة بالنوع الإجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي /مؤشر غير مراعي ...):غيرمراعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر**: يتمثل في عملية قسمة مجموع نفقات التسيير على العدد الجملي للأعوان.
2. **وحدة المؤشر:%.**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:**آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: **21,350 DT** سنة 2025.

6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة هاجر الختالي،رئيسة الديوان.

3- قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرقيسالأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشّر 9-3-3: **كلفة التسيير بحساب العون:** ويتمثل في كلفة نفقات التسيير / عدد الأعوان	الدينار	**21,85**	**21,28**	**26,90**	**21,50**	**21,40**

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تبلغ كلفة التسيير بحساب العون الواحد 21,850دينار سنة 2021ومن المتوقّع أن تبلغ هذه الكلفة سنة 2022 ما قدره26,900دينار وذلك راجع إلى ارتفاع كلفة نفقات التسيير.
ومن المؤمل أن يستمر العمل على التخفيض في هذه الكلفة خلال سنتي 2024 و2025 وذلك بالعمل على مزيد ترشيد نفقات التسيير بالتحكم في كلفة التزويد بالمعدات والتجهيزات والأثاث وحسن التصرف في أسطول السيارات وترشيد استهلاك الطاقة لتبلغ 21,350 دينار سنة 2025.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

تبقى مسألة التحكم في كلفة التسيير بحساب العون مرتبطة ارتباطا وثيقا بإرساء المحاسبة التحليلية بالوزارة.

إدراج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى المهمة

I -الإطار العام:

1-تقديم لمحة عن إستراتيجية المهمة في مجال مقاربة النوع الاجتماعي:

صادقت تونس على جل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بصفة خاصة وانخرطت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030. كما حرصت على تفعيل هذه الالتزامات على المستوى الوطني من خلال وضع إطار تشريعي وقانوني ومؤسساتي متكامل.

وتعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي لسنة 2018 ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الالتزامات الدولية والوطنية على أرض الواقع وللتكريس الفعلي للمساواة بين المرأة والرجل وتوجيه السياسات العمومية والميزانيات في هذا الاتجاه. وتعد بذلك مرجعية هامة لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم للميزانية.

وتعتبر مهمة الشؤون الدينية فاعلا هاما في تنفيذ آثار هذه الخطة الوطنية. حيث تساهم خاصة في تنفيذ كل من:

- **الأثر الأول** المتعلق بالعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء في الممارسات بتوعية المواطنين وتحسيسهم من ناحية والمساهمة في صياغة النصوص القانونية ذات العلاقة فيما يخص الجانب التشريعي من ناحية أخرى.

- **الأثر الثاني** المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي،

- **الأثر الرابع** المرأة والسلام والأمن ...،

-**الأثر الخامس** المتعلق بوضع سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي.

2 – تشخيص مبسّط لواقع المهمة من منظور النوع الاجتماعي:

تعمل مهمة الشؤون الدينية في إطار ممارستها لمهامها على التصدّي لكل مظاهر الغلو والتطرف وحماية السلم الاجتماعي، وتقوم في هذا الإطار بالتوعية والإرشاد الديني الموجّه للمواطنين والمواطنات وترشيد الخطاب الديني وتطويره ونشر الفكر الديني المستنير (خطاب بديل) أساسا بـــ:

- ✓ تنظيم القاء الدروس بالجوامع والمساجد.
- ✓ إعداد البرامج الاذاعية والتلفزية التحسيسيّة الموجّهة للعموم.
- ✓ تنظيم المحاضرات والتظاهرات والملتقيات والندوات العلمية والدينية.
- ✓ دعم البحث العلمي والدراسات في مجالات العلوم الإسلامية والعمل على إحياء التراث الإسلامي وحفظه ونشره.
- ✓ العناية بالقرآن الكريم بالتشجيع على حفظه وتلاوته وتجويده.
- ✓ العناية بالكتاتيب لتربية الناشئة التربية السليمة وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ومبادئه السمحة.

كما تعمل في هذا الإطار على إبراز مكانة المرأة في الإسلام الذي كرّمها ورفع من شأنها وأوصى بواجب حسن معاملتها لدورها الفعّال في تربية الأبناء والمحافظة على توازن الأسرة والحماية من العنف عبر الخطب الجمعية والدروس التوعوية والمحاضرات بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والبرامج الإذاعية والتلفزية.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي تم تسجيلها فيما يتعلق بالمساواة بين النساء والرجال في نشرقيمالاعتدالوالتسامحصلبالمجتمعوتيسير ممارسةالشعائرالدينية بمايضمنالحفاظعلىتماسكهالرّوحيوثوابتهوالتصديلكلمظاهرالغلووالتطرفوحمايةالسلمالاجتماعي، فإن القطاع مازال يشهد العديد من الفوارق بين الجنسين.

فقد بينت الإحصائيات وجود تفاوت بين النساء والرجال في نسب حضور الدروسالدينيةبالجوامعوالمساجدوالفضاءاتالعموميةوالمحاضراتوالإملاءاتالقرآنيةوالندواتوالملتقياتوالأياماالدراسيةوالتكوينيةوبقيةالأنشطةالأخرىالمخصصةللتوعيةوالإرشادالديني والتي من شأنها المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال .ولغرض ايجاد الحلول المناسبة لإشكاليات التفاوت بين الجنسين للحد منها وتحليل أسبابها وتداعياتها فإن ذلك يتطلب تدقيقا عميقا في واقع القطاع من منظور النوع الاجتماعي وهو ما تسعي المهمة القيام به مستقبلا.

3- تقديم توجهات المهمة في المجال:

بناء على الإطار المرجعي لعمل المهمة من التزامات دولية ووطنية المترجمة في أولويات الخطة الوطنية لإدماج ومأسّسة النوع الاجتماعي وأخذا بعين الاعتبار التوجهات الوطنية ذات الأولوية في المرحلة الراهنة تتمحور خطة عمل مهمة الشؤون الدينية للفترة القادمة حول المحاور التالية:

المحور1:المساهمة في مناهضة العنف والتمييز المسلّط على المرأة: من خلال الرسائل الموجهة لمرتاديي المساجد في الخطب الجمعية والدروس التوعية والبرامج الإذاعية والتلفزية التي تعمل ضمن سياق الرؤية الإسلامية على إبراز مكانة المرأة وتحثّ على نبذ جميع أشكال العنف المسلّط ضدها. وينضوي هذا المحور تحت المحور الإستراتيجي للمهمة المتعلق بالتوعية والإرشاد الديني.

المحور2: تيسير ممارسة المرأة لشعائرها الدينية: من خلال العمل على توفير الفضاءات المخصصة لها بالمعالم الدينية استجابة لحاجياتها الخصوصية. وينضوي هذا المحور تحت المحور الإستراتيجي للمهمة المتعلق بإقامة الشعائر الدينية.

المحور3: المساهمة في الرفع من تمثيلية المرأة في مراكز صنع القرار: من خلال دعم ومساندة النساء للانخراط أكثر في مجالات صنع القرار.

II - البرامج:

البرنامج 1: برنامج التنمية الدينية:

1-أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية:

بينت الإحصائيات والمشاهدة الميدانية وجود تفاوت بين النساء والرجال في نسب الحضورأثناء تأدية وممارسة الشعائرالدينية بالمعالم الدينية من ناحية وأثناء إلقاء الدروسالدينيةبالجوامعوالمساجدوالفضاءاتالعموميةوالمحاضراتوالإملاءاتالقرآنيةوالندواتوالملتقياتوالأياماالدراسيةوالتكوينية من ناحية أخرى.

وقد عمّق هذا الوضع عدم وجود فضاءاتمخصّصةللنساء بعدد من المعالم الدينية إذ قدرت نسبة المعالم الدينية المحتوية على فضاءات خاصة بالنساء بـــــــ 75بالمائة في موفى2020.

كما بينت الإحصائيات الصادرة عن وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن عن ارتفاع نسق ظاهرة العنف الموجّه ضد المرأة (392 حالة عنف ضد المرأة في الفترة المتراوحة بين جانفي وماي 2022 و74 بالمائة من حالات العنف ضد المرأة مصدرها الزوج) بالرغم من سعي المهمة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال مناهضة كل أشكال العنف ونبذ خطاب التحريض على الكراهية والتصدّي لكل أشكال العنف المسلط على النساء.

2- الإشكاليات ذات الأولوية:

ونظرا لارتفاع منسوب العنف بجميع أشكاله خاصة تجاه المرأة، فإن خطة عمل برنامج التنمية الدينية للفترة القادمة في هذا مجال تتمحور أساسا حول مزيد المساهمة في نشر قيم الاعتدال والتسامح ونبذ العنف والتطرّف وجميع أشكال التمييزصلبالمجتمعلدىالنساءوالرجال.

كما تتمثل الإشكالية الثانية في التباين بين الجنسين فيما يتعلّق بالحضور لممارسة الشعائر الدينية والمشاركة في جميع الأنشطة الدينية في الجوامع والمساجد والفضاءات العمومية الأخرى لهدف التحسيس والتوعية الدينية درأ لأخطار الانغلاق والتطرّف والعنف في المجتمع التونسي وبالخصوص المرأة.

وفي انتظار القيام بتدقيق معمق لواقع القطاع من منظور النوع الاجتماعي يمكّن من فهم أسباب هذه الإشكالية وتحديد آثارها المتوقعة بمختلف مستوياتها المباشرة، الوسيطة والهيكلية، فإنه تم الشروع في تحليلها بالاستناد إلى المعطيات الإحصائية المتوفرة وإلى

الملاحظات المسجلة من واقع القطاع والوقوفعلى بعض أسبابها التي تدخل ضمن مشمولات برنامج التنمية الدينية على وجه الخصوص:

- وجود اختلال في التوزيع الجغرافي للمعالم الدينية بين الولايات (وأحيانا داخل نفس الولاية) مقارنة بعدد السكان في كل ولاية إذ يتجاوز عدد المعالم الدينية في بعضها المستوى الوطني بحساب الألف ساكن وتجده دون ذلك في بعض الولايات الأخرى.
- عدم توفر فضاءات مخصّصة للنساء ببعض المعالم الدينية (بيوت للصلاة ودورات مياه أو ميضات) مقارنة بالعدد الجملي للمعالم الدينية إذ تبلغ نسبة المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات خاصة بالنساء 75بالمائة في موفي 2020.ويرجع ذلك أساسا إلى أن المهمة لا تقوم ببناء الجوامع والمساجد على ميزانيتها وإنما تمول عمليات البناء عن طريق الاكتتابات العمومية.
- ضعف في نسبة تأطير الحجيج التونسيين من جنس الإناث من قبل الواعظات المكلفات بالإرشاد الديني والدروس التوعوية بالبقاع المقدسة بمناسبة موسم الحج.

وبناء على هذا التحليل والشروع في فهم بعض أسباب الإشكاليات تم تحديد الأهداف الإستراتيجية والإجراءات والأعمال المبينة أسفله للحد منها.

3-تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكاليات المطروحة:

الهدف الإستراتيجي:تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.					
المؤشرات	**الوحدة**	**تقديرات 2022 ***	**تقديرات 2023**	**تقديرات 2024**	**تقديرات 2025**
المؤشّر 1-1-4: نسبة تطور عدد المعالم الدينية	**%**	**2,04**	**2,05**	**2,06**	**2,07**

التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء					
الهدف العملياتي 1: تعميم الفضاءات المخصصة للنساء بالمعالم الدينية					
المؤشرات	الوحدة	تقديرات 2022 *	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
المؤشر 1: نسبة تطور المعالم الدينية المحدثة التي تحتوي على فضاءات خاصة بالنساء.	%	-21	40,62	3,33	2,15
المؤشر2: نسبة تطور المعالم الدينية المهيئة لتخصيص فضاءات للنساء	%	26,31	16,66	17,85	6,06

4-التحليل:

من المتوقع أن يبلغ العدد الجملي للجوامع والمساجد في موفي ديسمبر 2022ما قدره6474 معلما دينيا، حيث يحتوي 5078 منها على فضاءات مخصصة للنساء (نسبة 78,43 بالمائة من المعالم الدينية). وفي موفى2023 سيبلغ عدد المعالم الدينية 6642 معلما دينيا من بينها 5182 معلما يحتوي على فضاءات مخصصة للنساء. وبالتالي تبلغ نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على مثل هذه الفضاءات 2,04 بالمائة.

ومن المؤمل أن يبلغ عدد المعالم الدينية التي تحتوي على الفضاءات المخصصة للنساء 5400 معلما في موفى2025 وهو ما يقابل ارتفاعا بـ 2,07بالمائة.

5-خطة العمل:

الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء	النشاط	الأهداف العملياتية	مؤشرات التصرف	الأعمال (دعائم الأنشطة)	مصدر التمويل

الهدف 1-1: **تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.**	**المؤشر 4.1.1:** **نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء**	**النشاط1:** الإشراف على المعالم الدينية.	**الهدف1: تعميم الفضاءات المخصصة للنساء بالمعالم الدينية**	المؤشر.1.1: نسبة تطور المعالم الدينية المحدثة التي تحتوي على فضاءات خاصة بالنساء. المؤشر2: نسبة تطور المعالم الدينية المهيئة لتخصيص فضاءات للنساء	**عمل1:** اشتراط إدراج فضاءات مخصصة للنساء (بالنسبة للمعالم الدينية التي تفتقر لمثل هذه الفضاءات) ضمن ملفات طلبات الترخيص في البناء. **عمل2:** اشتراط إدراج فضاءات مخصصة للنساء (بالنسبة للمعالم الدينية التي تفتقر لمثل هذه الفضاءات) ضمن ملفات طلبات الترخيص في القيام بأشغال تهيئة وصيانة بالمعالم الدينية. **عمل 3:** اشتراط إدراج فضاءات مخصصة للنساء عند التعاقد مع أطراف مانحة خارجية لتمويل النشاط.	**ميزانية الدولة** **ميزانية الدولة** **تمويل خارجي**

III–الإشكاليات و المقترحات

تعترضعملية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسة العمومية التي تسهر المهمة على تطبيقها في قطاع الشؤون الدينية عدّة صعوبات وإشكاليات تتلخص أساسا في ما يلي:

- خصوصية القطاع خاصة في ما يتعلق بالإطارات المسجدية التي هي في أغلبها من الرجال (أئمة خطباء، أئمة صلوات خمس، مؤذنون، قائمون بالشؤون، قرّاء ....) باستثناء الكتاتيب التي يشرف عليها مؤدبون ومؤدبات. وتجدر الإشارة في هذا المجال أنه وإن وجدث فوارق بين الجنسين فإنه لا يجوز شرعا أن تتولى المرأة الإمامة أو رفع الآذان مثلا...
- خصوصية المعالم الدينية حيث يتحتّم تخصيص فضاءات للصلاة خاصة بالرجال وأخرى خاصة بالنساء وهو ما لا يتوفر في بعض المعالم الدينية بالخصوص في المناطق الريفية ممّا يطرح اشكالا تسعى المهمة لتجاوزه حيث اعتمدت مؤشر نسبةتطورعددالمعالم الدينيةالتي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء الذي

يندرج ضمن الهدف 1-1" تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني"

وحيث إن الاقتصار على هذا المؤشر لا يغطي كامل مجالات إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسة العمومية التي تسهر المهمة على تطبيقها فإنه سيقع التفكير في اعتماد مؤشر جديد " نسبة تطور عدد النساء الآتي تتعرضن إلى العنف " والذي يندرج ضمن الهدف 1-2 " المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال".

وفي هذا الإطار ستعمل المهمة على جمع المعطيات الإحصائية الضرورية ووضع خطة عمل لمناهضة العنف ضد المرأة وإبراز مكانتها الهامة في الإسلام ودورها الريادي في صلاح وتوازن الأسرة وحث المجتمع على ضرورة التصدي لهذه الظاهرة.

الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء	النشاط	الأهداف العمليات ية	مؤشرات التصرف	الأعمال (دعائم الأنشطة)	مصدر التمويل

الهدف 1-2:المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال	**المؤشر 1.2.1:** نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضراتوالإ ملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.	التوعية والإرشاد الديني	**الهدف 1:** نشر ثقافة مجتمعية ترفض العنف.	**المؤشر 1:** نسبة تطور عدد الدروس والخطب الجمعية والندوات والملتقيات والمحاضرات التي تتناول موضوع العنف المسلط على النساء ومكانة المرأة في الإسلام ودورها في المجتمع والمواضيع الأخرى ذات العلاقة. **المؤشر 2:** نسبة تطور عدد البرامج الإذاعية والتلفزية والحملات التوعوية التي تبرز من منظور ديني مكانة المرأة في الإسلام وتتناول مواضيع أخرى ذات علاقة وتحسّس بضرورة التصدي لجميع أشكال العنف في المجتمع. **المؤشر 3:** نسبة تطور عدد البرامج الإذاعية والتلفزية التي تبرز مكانة المرأة في الإسلام ومناهضة جميع أشكال العنف.	**عمل 1:** تكثيف الدورات التكوينية لفائدة الإطارات المسجدية والوعاظ مركزيا وجهويا طيلة السنة في مجال نبذ العنف ضد المرأة. **عمل 2:**تنظيم ندوات ودروس توعوية وملتقيات ومحاضرات حول مناهضة العنف ضد النساء. **عمل 3:** تطوير ومراجعة المناهج البيداغوجية المعتمدة بالكتاتيب قصد إزالةالصورالنم طية ونشر ثقافة عدم التمييز بين الجنسين ومناهضة العنف ضد المرأة. **عمل 4:** إنتاجبرامجإذاعية وتلفزيةحولنبذ العنف المسلط علىالنساءوالأطفالمن منظور إسلامي. عمل **5:** دعم	**ميزانية البرنامج**

					مبدأ المساواة بين الجنسين في صفوف إطارات الاشراف. **عمل 6:** تنظيمورشاتعمل تدريبيةلطلبةمؤسساتالتعليم العالي المختصة في العلوم الشرعية حولالعنفضدالمرأة. **عمل 7:** إثراءالبحث العلمي في المجال.	